

إستراتيجية التنمية في فلسطين Development Strategy on Palestinian

نسيم حسن أبو جامع

قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الأزهر-غزة

2010/3/21

تاريخ القبول

وفيق حلمي الأغا

قسم إدارة الأعمال
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الأزهر-غزة

2009/7/13

تاريخ الاستلام

Abstract: The tools to achieve Palestinian economic development strategy that is focused on completing the Palestinian legal framework which regulates our economic, commercial and financial life and the corresponding legislation, regulations and reform instructions of government institutions on the basis of professional foundations that support and conduct operations to strengthen economic processes and judiciary system that is a basic guarantee for the application of the law and provide the necessary environment for the development and growth of the private sector to increase our productivity and operational capabilities and develop economic and trade relations with the Arab and Islamic states as well as the rest of the world to remove the dependence of our economy on the Israeli economy and build a Palestinian economy through a commitment to a free-market system of the Palestinian authority, which covers all cities, villages and the Palestinian

المخلص: إن أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية الإستراتيجية الفلسطينية تتركز في استكمال الإطار القانوني الذي ينظم حياتنا الاقتصادية والتجارية والمالية وما يتطلبه ذلك من تشريعات وأنظمة وتعليمات إصلاح المؤسسات الحكومية على أسس مهنية تدعم وتسير العمليات الاقتصادية وتقوية القضاء الذي يشكل الضمانة الأساسية لتطبيق القانون وإحقاق الحقوق وتوفير البيئة اللازمة لتطوير ونمو القطاع الخاص وزيادة قدراتنا الإنتاجية والتشغيلية وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية والإسلامية وبقية دول العالم بحيث تزيل اعتماد اقتصادنا على الاقتصاد الإسرائيلي وتبني اقتصادا فلسطينيا من خلال الالتزام بنظام السوق الحرة للسلطة الفلسطينية والتي تغطي كافة المدن والقرى والمحافظات الفلسطينية بشكل شامل ولا تغفل أيا من القطاعات الاقتصادية الزراعية والاقتصادية

وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع

governorates in a comprehensive manner not overlooking any of the economic sectors as agricultural, economic, commercial, financial, information and banking and human resources occupies a central position. The difficult economic situation of the Palestinian people and the urgent need to advance not only to identify opportunities for a political settlement but as a fundamental human right. The right of Palestinians to achieve security and economic recovery away from the occupation, as we know the strategic development is linked to the political situation and we now live in moments of instability at the political level, thus dispersing the whole economic development.

والتجارية والمعلوماتية والمالية المصرفية وتحمل فيها الثروة البشرية موقعا مركزيا فالوضع الاقتصادي الصعب للشعب الفلسطيني والحاجة الملحة للنهوض به ليس فقط لتحديد فرص التسوية بل باعتبار ذلك حقا أساسيا من حقوق الإنسان، حق الفلسطينيين في تحقيق الأمن والانتعاش الاقتصادي بعيدا عن الاحتلال وكما نعلم فان التنمية الإستراتيجية مرتبطة بالوضع السياسي ونحن الآن نعيش لحظات عدم الاستقرار على الصعيد السياسي مما ترتب عليه تشتيت التنمية الاقتصادية برمتها.

مقدمة

لقد احتلت قضية التنمية في فلسطين مساحة واسعة من اهتمام الباحثين حيث إنها شغلت حيزا واسعا من المؤتمرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك لأنها الطريقة الأساسية التي يمكن أن نستخدمها في محاربة التبعية والفقر والتخلف وجميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك عند تنمية أي بلد يجب تحديد المعالم الإستراتيجية التي تتناسب مع خصائص الاقتصاد المراد تنميته حيث يجب أن تكون التنمية كفيلة بالتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتخلق بيئة جديدة صالحة للنمو الاقتصادي السليم وتؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف ورفع المستوى المعيشي لدى المواطنين مع التوزيع العادل للموارد قطاعيا وجغرافيا بشكل يضمن التنمية بطريقة متوازنة.

ولنجاح عملية التنمية يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفلسطينية لان عملية التنمية تختلف من بلد لآخر.

----- استراتيجية التنمية في فلسطين
لقد استطاعت السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الخمس سنوات الماضية تحقيق العديد من الانجازات رغم كل الصعوبات التي أحاطت بعملها وكل مخلفات الاحتلال التي ورثتها فمذ البداية عملت السلطة الفلسطينية جاهدة على بناء المؤسسات وتزويدها بالطواقم البشرية اللازمة بتنفيذ العديد من المشروعات الإستراتيجية الكبرى بهدف وضع اللبنة الأولى في تطوير اقتصادنا الوطني.

لذلك فقد ارتأينا في هذا البحث أن نوضح ماهية الإستراتيجية التنموية التي يجب أن نتبعها في فلسطين في هذه المرحلة (الانتقالية) والمرحلة القادمة (الدولة).

أهمية البحث:

ترجع أهمية هذا البحث كون التخطيط التنموي هو الأداة والوسيلة التي تستخدمها السلطة الفلسطينية من أجل تحقيق الأهداف العليا الوطنية بما يتفق مع الرؤية المستقبلية للمجتمع الفلسطيني وبما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والطاقة البشرية ولاشك أن هذا البحث يتيح الاطلاع على الدور الذي تؤديه الخطط التنموية نحو تطوير المجتمع والاقتصاد الفلسطيني

مشكلة البحث:

هذه المشكلة تتمثل في عدم وضوح مدى ملائمة الخطط التنموية مع الظروف والأوضاع الفلسطينية

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تقييم قدرة وأداء التخطيط التنموي الفلسطيني مدى قدرة التخطيط الفلسطيني علي ملائمة الخطة التنموية مع المخططات والأهداف الوطنية

فرضية البحث:

هناك علاقة قوية ومباشرة بين تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والظروف المحيطة بها متمثلة في الظروف الاقتصادية ومنها تبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي.

المنهج العلمي:

مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1 ----- (469)

وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع -----
يعتمد هذا البحث علي المنهج التحليلي الوصفي

حدود البحث

الحدود المكانية وزارة التخطيط والتعاون الدولي _ هيئة الاستعلامات الفلسطينية
الحدود الزمنية / بداية الشروع بوضع الخطط التنموية.

أدوات البحث:

الصفحة الالكترونية والكتب والمراجع والدوريات والنشرات المختصة بالتنمية
الاقتصادية الفلسطينية

الدراسات السابقة

دراسة محمود دويكات (2006) نابلس بعنوان تقييم التسهيلات الائتمانية في
فلسطين:

توصل الباحث إلي أنه يجب إيجاد أو تفعيل الرقابة على المنتجات حتى تكون
المنتجات على مستوى من الجودة. يجب إنشاء شركة وطنية يشارك فيها القطاع العام
والخاص يكون هدفها إيجاد أسواق خارجية للمنتجات الوطنية من اجل تصديرها
للخارج. وتخفيض أسعار الكهرباء والمياه والهاتف. وإعفاء المشاريع من الضرائب لفترة
من الزمن حتى تستطيع النمو والتطور. وإيجاد مصادر تمويل حتى يتم إنجاح الفكرة
ولهذا يجب على البنوك العاملة في فلسطين بأن تقوم بعمل وطني ريادي. ورفع مستوى
الدخل لكافة أفراد المجتمع وزيادة القوى الشرائية مما يؤدي إلى زيادة الانتعاش
الاقتصادي الوطني.

دراسة الطنبور (2001) بعنوان البنوك الفلسطينية والمشاريع التنموية:

توصلت إلى إجماع البنوك عن التوسع في المشاريع التنموية بسبب الظروف
السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في قطاع غزة والضفة الغربية كذلك لحدثة
المصارف العاملة في فلسطين وعدم معرفتها بالاحتياجات الاستثمارية اللازمة لمناطق
الضفة والقطاع.

دراسة شبير (2002) بعنوان المصارف العاملة في فلسطين ودورها في التنمية

(470) ----- مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1

----- استراتيجية التنمية في فلسطين
توصلت إلى أن المصارف العاملة في فلسطين تقدم تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل وبأسعار فائدة عالية عليها بالإضافة إلى تأخر البنوك في إعطاء القرارات لمنح التسهيلات الائتمانية والتجارية والقروض وان الخدمات التي تقدمها المصارف العاملة في فلسطين غير كافية لتلبية احتياجات الشركات التجارية والقطاعات الاقتصادية.

دراسة أبو حسن (2001) بعنوان الجهاز المصرفي الفلسطيني:

توصلت إلى إن الجهاز المصرفي الفلسطيني لعب دوراً أساسياً في تعبئة المدخرات المالية ولكن قدرة البنوك على تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين مازالت محددة.

دراسة عودة 2006 (التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفعاليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية)

توصلت هذه الدراسة إلى إن صغر نسبة التسهيلات الممنوحة لمشاريع التنمية مقارنة مع التسهيلات في الدول الأخرى. وتراجع ثقة المصارف الأجنبية في التعامل مع المستثمرين. وانخفاض نسبة التسهيلات الممنوحة لقطاعات الاقتصاد الفلسطيني والإنتاجية وارتفاع نسبة الائتمان الممنوح لقطاع التجارة مقارنة مع مساهمة الناتج المحلي. وانخفاض حجم الائتمان الموجه لقطاع السياحة والفنادق والمطاعم. وارتفاع حجم الائتمان الموجه للقطاع العام لعام 2006-2007 وتعتبر تكلفة الائتمان بعملة الشيكل الاسرائيلي مرتفعة مقارنة من تكلفة الائتمان بعمليتي الدينار والدولار مقارنة مع الأردن.

عدم تدخل سلطة النقد بتصحيح هامش تكلفة الائتمان لعدم وجود سياسات توجه البنوك نحو دعم القطاعات الاقتصادية الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وهذه الدراسة تتلاءم مع:

(دراسة عاشور 2004) بعنوان (دور المصارف العاملة في فلسطين في التنمية الاقتصادية):

توصلت إلى العوامل التي ترفع من قدرة المصارف العاملة في فلسطين لاستثمار دوفعها محلياً وعدم وجود محاكم متخصصة لرفع دعاوي وفق ما هو موجود حسب القانون المعمول به في الأراضي الفلسطينية وكذلك تتلاءم مع دراسة مقداد (2004) بعنوان دور سلطة النقد الفلسطينية للتنمية الاقتصادية التي توصلت إلى ضرورة توقف سلطة النقد عن إصدار ترخيص لبنوك تجارية والتركيز على البنوك المتخصصة

وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع -----
والإسلامية والشاملة وإصدار تشريعات واضحة من قبل سلطة النقد مع توجيه بعض
أموال سلطة النقد للاستثمارات في البنوك المهتمة بتمويل قطاع الزراعة ومنحهم امتيازات
خاصة

**دراسة دكتور شريف أبو كرش - كلية التمويل والإدارة جامعة الخليل الضفة
الغربية. 2006. (المدن والمناطق الصناعية الفلسطينية واقع وطموحات):**

توصلت هذه الدراسة إلى إن البيئة غير مهيئة تماماً لاستغلال المدن والمناطق
الصناعية الفلسطينية بالكامل وتحتاج إلى استكمال البنية التقنية التحتية وبخاصة إلى تطور
وبناء شبكات انترنت وشبكات المياه والصرف الصحي

دراسة عاشور 2006 (منهجية الإقراض بضمان المجموعة):

توصلت هذه الدراسة إلى كيفية عمل مؤسستين من مؤسسات الإقراض بضمان
المجموعات والادخار في فلسطين حيث توصلت إلى إن الإقراض يؤدي إلى مساعدة
التنمية الاقتصادية وخاصة في المشاريع الصغيرة.

وتتشابك هذه الدراسة مع الدراسات التالية:

دراسة نعيم (2000):

كيفية اختيار الأوراق المالية التي تحقق الأهداف الاستثمارية وكيفية إدارة هذه
المحافظ المالية ومتابعة الأموال المكونة لها والتوسعة في منح القروض بضمان الأوراق
المالية.

و دراسة عبادي (1997):

توصت هذه الدراسة إلى اعتقاد رجال الأعمال بضرورة ان تقوم سلطه النقد بتوفير
حد ادني بنسبة التسهيلات للودائع حتى تقلل من نسبة الودائع للخارج باستثمارها بالداخل
وهذا يؤدي الي ينشر الوعي المصرفي بين السكان.

دراسة الهندي (1998):

التي توصلت الي توسع المصارف وتحولها إلى لاعب اساسي في التنمية الاقتصادية
في فلسطين وسعى المصارف لزيادة توسيع حزمة تمويلها لقطاعات الإنتاج والمشروعات

----- استراتيجية التنمية في فلسطين
الاقتصادية والحيوية للاقتصاد الفلسطيني. خاصة الإقراض قصير الأجل والتمويل التأجير.

دراسة هيفا (1998):

أوصت هذه الدراسة بضرورة تفعيل دور الجهاز القضائي بطريقة تضمن حقوق البنوك في حاله تعثر بعض القروض خلال فترة قصيرة.

دراسة هارون (1998):

رأت هذه الدراسة ان من أهم الأسباب الكامنة وراء انخفاض التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاعات الاقتصاد قد يؤدي إلى عدم التيقن من الوضع الاقتصادي والسياسي والذي خلق حالة من عدم الثبات والتيقن الاقتصادي لدى البنوك العاملة في قطاع غزة.

أولاً: التنمية:

1. المفهوم العام للتنمية:

إن التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.

فالتنمية الاقتصادية تضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل أو الإنتاج يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي للمجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل، وبالإضافة إلى هذه التغيرات يشتمل هذا المفهوم كذلك على تحسين كل من مهارات وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، وتقديم المؤسسات المالية.

2- مفهوم التنمية في فلسطين:

اتسم المفهوم التنموي الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وفي الشتات لفترة طويلة بادراك أهمية توظيف التنمية كآلية من آليات تحقيق الحقوق الثابتة للشعب، وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية واستعادة المبادرة التنموية المستلثة وعليه فقد اتخذت المفاهيم التنموية إلى اكتساب بعد سياسي يهدف إلى وقف التدهور والى مقاومة آليات الاستلاب،

وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع -----
ومع بداية تسلم السلطة الوطنية زمام الأمور في عام 1994 وتحملها مسؤولية قيادة العمل
التنموي تجدد المفهوم التنموي في فلسطين ليشمل مهمة البناء والأعمار .

وتزامنت المرحلة الجديدة باجتهادات مختلفة لتحديد الاختيارات الأكثر ملاءمة وحول
الآليات المناسبة لتطبيقه وذلك سعياً وراء صوغ منظور تنموي مناسب في وضع سياسي
معقد (بكدار 1999).

حيث تدور التباينات الحالية حول أسبقية السياسي على التنموي وحول دور السلطة
في عملية التنمية وتوزيع الأدوار بين القطاع الخاص وبين مؤسسات السلطة والمؤسسات
الأهلية وكذلك حول توسيع درجة المشاركة في صنع القرار ومراقبة تنفيذه.

وكل هذا يكشف عن رغبة جماعية في بلورة اتجاه تطويري فلسطيني يتجاوب مع
منظور سياسي مناسب.

3- استلاب التنمية:

تواجه التنمية الفلسطينية عملية استلاب تؤثر على جميع جوانبها ولا يقتصر التأثير على
تشويهها ولكنه يعمل على وقفها وقفاً تاماً و تعطيل قدرات المجتمع وعلى توظيفها لخدمة
مصالح القوى التي تقف وراء الاستلاب.

حيث عملية الاستلاب الأخير تشمل آلياته عوامل خارجية يأتي في مقدمتها الاحتلال
بمظاهره العسكرية والاستيطانية وبإسقاطاته السلبية على عملية التحول الاجتماعي
والسياسي في المجتمع والمشكلات الناتجة عن ذلك مما أدى إلى تعزيز آليات الانتقال
الفعالة في المجتمع فنتج عنه حالة من الفقر في العام في ظل حرمانه من قدراته السياسية
والاقتصادية (معهد السياسة الاقتصادية الفلسطيني 2005).

4- الخصوصية الفلسطينية:

تتعدد وجهات النظر حول ماهية الخصوصية الفلسطينية، ويمكن إجمال هذه الخصوصية
بصورة عامة في عدد من النقاط الرئيسية:

- تتميز فلسطين بعدم الاستقرار السياسي خلال القرن الماضي، فقد كانت فلسطين في
بداية القرن الماضي جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ثم وضعت بعد الحرب العالمية

----- استراتيجية التنمية في فلسطين

الأولي تحت الانتداب البريطاني حتى حرب 1948، فتشتت الشعب الفلسطيني وتجزأت أرضه، فألحقت الضفة الغربية بالأردن بينما أنشئت في قطاع غزة إدارة مصرية حتى عام 1967 فاحتلت إسرائيل هاتين المنطقتين، وأخيراً منذ عام 1994 قامت السلطة الفلسطينية في هاتين المنطقتين وقد تركت أنظمة الحكم المتابعة أثرها في فلسطين.

- إن غالبية من يعتبرون فلسطينيون يعيشون خارج الأراضي الفلسطينية (الشتات) وبالتالي فإن الاختيارات المختلفة لفئات الشعب وأجزاء الأرض تؤدي إلى استنتاجات مختلفة مع إسنادها إلى فرضيات ضمنية متعارضة.

- إن تجزئة أرض فلسطين التي بدأت سنة 1948 بالإضافة لمصادر سلطات الاحتلال الإسرائيلي لمساحات شاسعة من الضفة والقطاع وإنشاء المستوطنات والتحكم في مصادر المياه وإنشاء الطرق بما يلاءم أهدافها الإستراتيجية، وضاعت اتفاقات أوسلو وما تبعها من مشكلة التجزئة حيث تم فصل كل من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة عن بعضها البعض مما حد من قدرة السلطة الفلسطينية على القيام بأعمالها.

- اعتماد السلطة الفلسطينية على مساعدات الدول المانحة والمؤسسات الأجنبية تجعل أوضاع الاقتصاد الفلسطيني معرضة للتأثيرات الخارجية إلى درجة عالية جداً وهذا يعني أن التنبؤ بتطور الاقتصاد الفلسطيني أمر صعب جداً، وأهم مثال على ذلك عدم تنفيذ الدول المانحة لجزء من التزاماتها للسلطة الفلسطينية مما أدى إلى عدم تحقيق التوقعات المبنية على تلك الالتزامات.

- إن استمرار المرحلة الانتقالية لفترة زمنية طويلة مع تأخر التوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائي المتوج بالدولة الفلسطينية كل هذا يحمل في طياته أخطاراً جسيمة من تفاقم عدم الاستقرار الاجتماعي وتدهور الاقتصاد واتخاذ قرارات حرجة دون معرفة الأسس التي يجب أن تركز عليها هذه القرارات والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها (شعبان 1999).

- إن عدم استقرار الوضع السياسي الحالي الذي يؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي وعدم ثبوت أي تنبؤات اقتصادية لصالح الشعب الفلسطيني مما أدى إلى تخلخل الوضع

وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع -----

الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي السلطة الفلسطينية

من خلال ما سبق يمكن القول بأنه من الصعب جداً أن تمتلك السلطة الفلسطينية نظرة التخطيط الاستراتيجي الهادف لان المسؤوليات الملقاة على عاتقها في هذه المرحلة اكبر بكثير من الصلاحيات المتاحة لها.

5- مؤشرات ودليل التنمية البشرية في فلسطين:

إن الفائدة الرئيسية من استخدام مؤشر دليل التنمية البشرية هي نسبية وخصوصا على مستوى الدراسات التطويرية من خلال المقارنة مع الذات عبر الزمن للتدليل على مدى قدرات المجتمع الفلسطيني على الخروج من القيود المفروضة على مسيرته التنموية ومدى قدرته على ترجمة المصادر المتاحة إلى خطط تحقق ارتفاعاً في المستوى الاقتصادي والتحصيل العلمي والوضع الصحي لأفراد المجتمع (4).

تدل قيمة دليل التنمية البشرية في فلسطين أنها تقع في مستوى متوسط وتأتي فلسطين في المرتبة 104 من بين 176 دولة وهذا الموقع المتأخر للوضع الفلسطيني راجع لعدة عوامل منها:

- ✓ السياسات الإسرائيلية الهادفة والمستمرة لإبقاء الاقتصاد الفلسطيني تابع لاقتصادها.
- ✓ افتقار الاقتصاد الفلسطيني للبنية التحتية اللازمة لاقتصاد وطني مستقل.
- ✓ استمرار الاعتماد على المعونات الأجنبية كمصدر أساسي لتمويل عملية التنمية.
- ✓ الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والتي لا يظهر مردودها الاقتصادي في المدى القريب.

✓ بقاء الانجازات المهمة التي حققت في مجال التعليم والصحة عرضة للخطر إذا لم يتم إيجاد آلية لتحقيق استدامتها.

وتقع فلسطين بالمرتبة 97 من أصل 144 دولة في دليل التنمية البشرية المرتبط بالبنوع الاجتماعي والذي تقيس الدخل ومتوسط العمر والتعليم وفقاً لدرجات التفاوت بين الرجل والمرأة، والمرتبة 75 من أصل 103 دولة في دليل التمكين المرتبط بالبنوع الاجتماعي والذي يقيس تمكين الرجال والنساء في المجالات الاقتصادية والسياسية.

ورغم الانجازات المهمة التي حققتها السلطة الفلسطينية في مجال التنمية إلا أن هناك تخوفاً من إمكانية تدهور التنمية وتأثير ذلك على مظاهر الحياة المختلفة في مجالات

----- استراتيجية التنمية في فلسطين
الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية ومن الملاحظ أن الاستثمار العام وإنفاق الدول
المانحة قد ساهم في الحد من ذلك التدهور فقد انفق منذ العام 1994 وحتى منتصف 1998
حوالي 293.5 مليون دولار على الاستثمار في مجال التعليم و 188.5 مليون دولار على
الاستثمار في مجال الصحة و 87.1 مليون دولار على قطاع الإسكان و 44.7 على البناء
المؤسستي و 77.5 مليون دولار في مجال البنية التحتية الأخرى و 70 مليون دولار على
التنمية الديمقراطية و 6.8 مليون دولار على البيئة.

وبالرغم من ذلك فإن الاستثمار في هذه المجالات كان اقل بكثير من الاحتياجات ومن
المتوقع أن يؤثر ذلك على هذه المؤشرات في المستقبل خاصة في ظل ارتفاع معدلات
النمو السكاني والاحتياجات السكانية إضافة إلى تناقص استيعاب السوق الإسرائيلي للعمال
الفلسطينيين ووجود مؤشرات على انخفاض مخصصات الدعم الدولي.

6- أهداف التنمية الإستراتيجية في فلسطين:

لقد فرضت الخصوصية الفلسطينية التي تتسم بالاحتلال والشتات للشعب وتدمير بنيته
التي ومنع نمو طاقاته الإنتاجية بالإضافة إلى المستجدات الاقتصادية والسياسية
والإقليمية والعالمية التي تصب كلها في حتمية إقامة الدولة المستقلة كلها فرضت على
المخطط الفلسطيني أهدافاً خاصة تتناسب وهذه الأوضاع ومن هذه الأهداف ما يلي:

- 1- تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين.
 - 2- خلق عدد كبير من فرص العمل لامتصاص قوة العمل التي تعاني البطالة.
 - 3- تصحيح التشوهات والاختلالات التي أوجدها الاحتلال
 - 4- تشجيع القطاعات المولدة للصادرات.
 - 5- تشجيع العدالة في توزيع مكاسب التنمية على شرائح المجتمع.
- وفي إطار تحقيق هذه الأهداف تبنت السلطة الوطنية عدة مرتكزات وأساسيات
إستراتيجية للتنمية الاقتصادية نوجزها في الأتي:

1. بناء قاعدة اقتصادية متينة تؤمن العيش الكريم للفلسطينيين.
2. الانسحاب التدريجي من الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي في التجارة والعمالة.
3. إيجاد حزمة من التوازنات بين مختلف القطاعات والفعاليات على النحو التالي:

وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع -----
أ - المحافظة على علاقة تكاملية وليس إحصائية بين القطاعين العام والخاص وفي هذا الإطار تؤمن السياسة العامة بنظام السوق الحر وتوفير المناخ الملائم لتشجيع القطاع الخاص لزيادة مستويات استثماراته.
ولهذا الهدف قامت السلطة الوطنية بتعبئة الجهود لتنفيذ برنامج طوارئ يمكن من بناء بنية أساسية جديدة وتأهيل البنية الأساسية القديمة وقد تضمن هذا البرنامج برنامجين فرعيين هما:

- **برنامج التأهيل الطارئ:** يديره البنك الدولي ويغطي الاستثمارات في قطاعات المياه والمجاري، النقل، الطاقة، التعليم وتبلغ تكلفتة 128 مليون دولار على مدى ثلاث سنوات.
- **برنامج الاستثمارات الطارئة:** ويغطي أربعة قطاعات هي: الصحة، دعم البلديات، النفايات الصلبة والرعاية الاجتماعية ومعدات البلديات.
- ب - إيجاد التوازن بين النشاطات الحكومية المركزية والحكومات المحلية.
- ج - تسهيل وتنسيق العلاقات بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية.
- د - توزيع مجهودات التنمية بشكل متوازن بين الضفة والقطاع.
- هـ - النمو الاقتصادي مقابل الخدمات الاجتماعية.
- 4- التركيز الواضح على تنمية الموارد البشرية الفلسطينية من خلال التعليم والتدريب المهني والإداري واكتساب أنماط تكنولوجية ملائمة.
- 5- العمل على تحسين تعبئة الموارد المالية الفلسطينية المحلية وفي الشئات لتمويل التنمية وتقليل الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية للموازنة.
- 6- المساهمة في التنمية الاقتصادية الإقليمية وبما يتوافق مع المصالح الفلسطينية والتركيز على التعاون الاقتصادي العربي باعتباره العمق الاستراتيجي للاقتصاد الفلسطيني.
- 7- الانفتاح على العالم الخارجي والتعاون مع جميع الدول والمستشارين والخبراء الأجانب لزيادة العلاقة بالتنمية للوصول إلى نتائج إيجابية في المرحلة القادمة.
- من أجل معرفة إمكانيات ومحددات المنظور الاستراتيجي التنموي لآبد من دراسة الفرص والقيود التي تحكم نمو وتطور الاقتصاد الفلسطيني الذي يمكن تطويره ويتطرق

----- استراتيجية التنمية في فلسطين
البحث لهذه الإمكانيات والقيود على ثلاثة مستويات: مستوى الإدارة الاقتصادية ومستوى العلاقات الإقليمية الناتجة عن الاتفاقية الاقتصادية مع إسرائيل وأخيرا على المستوى العالمي الذي يشمل مساعدات الدول المانحة والعلاقات التجارية العالمية.

ثانيا: محددات التنمية الإستراتيجية في فلسطين:

1- المحدد الأول - الإدارة الاقتصادية:

يمثل استلام السلطة الوطنية لزام الإدارة الاقتصادية فرصة ومسؤولية لرفع الأوضاع الاقتصادية عن الوضع المتدني في الوقت الحاضر والارتقاء بمستوى تلك المهام، إلا انه يوجد بعض المزايا الايجابية تكمن في حداثة الإدارة الفلسطينية التي يمكن استغلالها للمنفعة العامة.

واهم ميزة تمتلكها تراكم الخبرات والتجارب التي قامت بها الدول النامية على مر الزمن التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التجارب الناجحة منها والفاشلة التي جربتها بعض الدول ويمكن تجنبها لتوفير الخسائر التي سببتها تلك السياسات(5).

- أ- **التعقيد الإداري:** يضر بالمنتجين والمستثمرين ولا يفيد في توجيه وضبط الاقتصاد.
 - ب- **السياسة الانغلاقية والحماية طويلة الأمد:** أثبتت فشلها في تشجيع الإنتاج المحلي ليصبح منافسا في الأسواق العالمية وكانت تجربة العديد من الدول النامية اكبر دليل على ذلك.
 - ج- **الاعتماد على المعونة الأجنبية:** كمصدر لسد العجز في الميزانية وميزان المدفوعات يمثل خطرا كبيرا إذ يصبح الاقتصاد مدمنا على المعونة الأجنبية في الوقت الذي أصبح فيه دافعوا الضرائب في الدول المانحة يطالبون بخفضها وبشكل كبير، والدليل على ذلك تجربة الأردن.
 - د- **نمو القطاع العام كوسيلة لحل مشكلة البطالة:** يمثل ذلك خطر على نمو القطاع الخاص والتنمية طويلة الأمد بشكل عام وتمثل تجربة العديد من الدول العربية التي تمتاز بقطاع عام كبير أفضل مثال على مخاطر هذا النمو الزائد في أهميته وحجمه.
 - هـ- **ألا يخوض القطاع العام في مجالات إنتاجية يستطيع القطاع الخاص القيام بها حتى ولو كانت مجدية على المدى القصير، وتمثل تجارب مصر والجزائر ودول أوروبا**
- مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1 ----- (479)

وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع -----
الشرقية أفضل أمثلة على صعوبة تقليص دور القطاع العام بعد اكتشاف عدم جدوى
إقحامه في مجالات إنتاجية يمكن للقطاع الخاص القيام بها.
ومن هنا تمثل حادثة الإدارة الفلسطينية فرصة من أجل تجنب أخطاء الغير والتعلم من
الدروس الايجابية التي اثبت نجاحها في الدول الأخرى.

ومن أهم المميزات الأخرى التي تتبع من معايير داخلية للانضباط والكفاءة:
أ- تترافق حادثة الإدارة الاقتصادية مع انعدام الديون الداخلية والخارجية وهي فرصة
ايجابية إذ يمكن للسلطة والقطاع الخاص الاقتراض من أجل القيام بالمشاريع التنموية
المجدية ولكن من الضروري ألا يشكل هذا الاقتراض عبئاً على نمو الاقتصاد
الفلسطيني في المستقبل.

ب- يعطي الدور الأمني المحدود للسلطة الوطنية في المرحلة القادمة الفرصة لانخفاض
الإنفاق الأمني وخاصة المعدات المتقدمة تكنولوجياً والباهظة الثمن مما يتيح الفرصة
لتوجيه الجزء الأكبر من الإيرادات المختلفة لتتفق في المجالات الاقتصادية
والاجتماعية والتي ستساعد في عملية التنمية والازدهار بعيد المدى.

2 - المحددات الإقليمية لعملية التنمية:

إن البرتوكول الاقتصادي الذي وقع في باريس في شهر ابريل 1994 أهم محدد
للعلاقات الفلسطينية طول المرحلة الانتقالية لأنه يتحكم في مدى السياسات الاقتصادية
الوطنية المحتملة ولعل أهم جوانب هذا البرتوكول من وجهة نظر هذه البحث ما يلي:

1. يسمح البروتوكول الاقتصادي للسلطة الفلسطينية بعقد اتفاقات اقتصادية مع دول
ومجموعات اقتصادية مختلفة.
2. يمنح البرتوكول الاقتصادي حرية كبيرة للحركة في مجال القطاع المصرفي
باستثناء إصدار عملة فلسطينية وبهذا يوفر القاعدة اللازمة لبناء جهاز مصرفي
ومالي يسهل الربط بين الادخار والاستثمار.
3. يقيد البرتوكول الاقتصادي حرية الحركة الفلسطينية في تحديد الرسوم المختلفة
على الواردات بنظام جمركي بين إسرائيل وفلسطين مع الاستثناءات الواردة في
الملاحق A1، A2، B وينطبق هذا الإطار على المرحلة الانتقالية مما يتيح
لصانعي القرار الفلسطيني حرية الحركة من خلال توسيع قوائم الاستثناءات

ولكنها لم تستغل.

4. لا يضمن البرتوكول الاقتصادي حرية العمل لعدد من الفلسطينيين في السوق الإسرائيلية وهذا يجعل استخدامهم عرضة للهزات السياسية والاقتصادية. ومن أهم المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الوطني استقدام الاحتلال للعمالة الأجنبية من أوروبا الشرقية وجنوب آسيا في ظل الإغلاقات المتكررة مما يعني فقدان الدائم لفرص العمل لغالبية العمالة المستخدمة في إسرائيل، وهذا قبل أن يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من خلق فرص العمل البديلة لهؤلاء العمال.

وقد يكون عدم ضمان حرية النقل لعوامل الإنتاج احد أهم العوامل المقيدة للإنتاج والاستثمار، هذا ولا يملك الفلسطينيون حالياً وسيلة مضمونة ومباشرة للوصول للمياه الدولية مما يؤدي للاعتماد الكلي على الممرات البرية مع إسرائيل والأردن ومصر، وضيق هذه الممرات وعدم كفاءتها تقيد التجارة الفلسطينية سواء بهدف الاستيراد أو التصدير.

3 - المحددات الدولية لعملية التنمية:

هناك مجموعة ظروف على المستوى الدولي والتي يمكن لصانع القرار الفلسطيني الاستفادة منها بخدمة أهداف التنمية البعيدة المدى نذكر منها(ملف التنمية الفلسطينية 2004).

- أ- المساعدات الدولية: يمثل تركيز الأنظار الدولية على مشكلة البناء وحجم المعونات التي تم الوعد بها فرصة قد لا تعوض من اجل عملية البناء ولهذا يجب أن تستغل هذه الفرصة الاستغلال الأمثل بحيث لا يصبح الاقتصاد الفلسطيني مدمنا على المعونة الأجنبية لان في حالة نقصانها تؤدي إلى ردود فعل عكسية قاسية لهذا يجب أن توجه للإنفاق على المشاريع الاستثمارية وعدم استخدامها للصرف على النفقات الجارية التي يجب أن تمول بالكامل من الإيرادات الفلسطينية.
- ب- المبادرة الأوروبية اتجاه حوض البحر الأبيض المتوسط: تتمثل هذه المبادرة الأوروبية لقيام منطقة تجارية حرة بين دول المجموعة ودول حوض البحر الأبيض المتوسط.

وهذه فرصة للأخيرة لتحرير اقتصادها وأنظمتها التجارية والانفتاح التجاري المتبادل

وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع -----

مع الدول الأوروبية.

إن التزام رؤساء دول المجموعة بتقديم مبلغ 4.7 بليون وحدة نقدية أوروبية (ECU) سيساعد في تحرير اقتصاد دول البحر المتوسط وإعادة هيكليته.

هذا ويستطيع الفلسطينيون تسويق صادراتهم الزراعية مباشرة والاستفادة من الإعفاء الجمركي الممنوح للصادرات الإسرائيلية فقط عند التصدير لدول المجموعة الأوروبية التي تمثل مفاوضاتها مع تونس والمغرب وإسرائيل ومصر والأردن للوصول إلى اتفاقيات تجارية فرصة سانحة للاقتصاد الفلسطيني من عدة نواحي هي (تقرير جامعة بيرزيت 1999)

✓ فرصة توسيع الأسواق الأوروبية أمام الصادرات الفلسطينية.

✓ زيادة الاستثمار الأوروبي في فلسطين.

✓ إمكانية ازدياد التبادل التجاري بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصادات العربية من خلال منطقة التبادل التجاري الحر.

ثالثاً: الإستراتيجية التنموية في فلسطين:

شكلت تجربة المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال مدخلا مناسباً لفهم التجربة التنموية في فلسطين وهي تجربة فريدة في فكرها ومضمونها وفي أهدافها والتي سعت إليها في غياب الدولة الفلسطينية.

ففي بداية الثمانينات ظهر شعار " التنمية من أجل الصمود " وعقدت تحت هذا الشعار مؤتمرات شاركت فيها معظم المؤسسات المحلية، وفي عام 1986م عقد مؤتمر حول التمويل لمناقشة مصادره وتحديد موقف منها ومن الخطط التنموية الخارجية، وتناقلت المؤتمرات والندوات وبدأت اتجاهات فكرية متعددة بالتبلور فظهرت شعارات " التنمية المقاومة " و " التنمية بالحماية الشعبية " و " التنمية من أجل الصمود " و " التنمية مع فك الارتباط " وبعد توقيع اتفاقية أوسلو كان هناك أول محاولة لوضع خطة إنمائية طموحة بهدف إعادة بناء المجتمع الفلسطيني " البرنامج الإنمائي للاقتصاد الفلسطيني 94-2000" وقدرت تكاليف هذا البرنامج بحوالي 11.6 مليار دولار أمريكي، ولكن لم يتم تطبيقه نظراً لعدم توفر التمويل اللازم له ولعدم واقعية الافتراضات التي قام عليها (تقرير جامعة

بيرزيت 1998)

وعند قدوم السلطة الوطنية كان من أهم أولوياتها هو عملية إعادة بناء وأعمار المجتمع الفلسطيني فأصدرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي تقريرا حول إستراتيجية التنمية في فلسطين (96-98) وقدمته للدول المانحة في مؤتمر باريس يناير 1996م والتي كان من أهم ملامحها قيام النشاط الاقتصادي على أساس مبدأ السوق الحرة وتشجيع الاستثمارات العربية والدولية في حين يشرف القطاع العام على توفير البنية التحتية وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة من خلال إطار قانوني وتنظيمي ثابت.

وفي نوفمبر عام 1996م في مؤتمر باريس قدمت السلطة الوطنية " برنامج الاستثمار العام " وتضمن البرنامج قائمة مشروعات تبلغ قيمتها 845 مليون دولار موزعة على قطاع البنية التحتية والقطاع الاجتماعي والقطاع الخاص وقطاع بناء المؤسسات ثم بعد ذلك جاءت خطة التنمية الفلسطينية (1998-2000م) و (1999-2001م) من منطلق تطوير عملية التخطيط القومي في فلسطين.

وأخيرا قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإعداد " خطة التنمية 1999-2003م " التي أولت فيها قطاع البنية التحتية النصيب الأكبر في التمويل 48% من إجمالي الخطة، ويقدر السقف المالي لهذه الخطة بحوالي 4.5 مليار دولار.

إن الواقع الاقتصادي الفلسطيني يتميز بتطلعات وآمال اقتصادية مرتفعة بينما توجد عليه قيود ويواجه معوقات صعبة مع وجود فرص وإمكانيات ايجابية ولو محدودة.

وضمن هذا الواقع يمكن تحديد هدف الإنماء الاقتصادي بالزيادة المستدامة في مستوى المعيشة لسكان فلسطين بشكل يتناسب مع التوزيع العادل لثمار العملية كهدف واقعي ويمكن أيضا تحديد بعض معالم المسار الاقتصادي الذي ينقل الاقتصاد من الواقع الحالي إلى واقع يحقق الأهداف المرجوة ضمن هذه المفاهيم ويتميز هذا المسار الاقتصادي ببعض الخصائص نذكر منها:

1 - اعتماد سياسة النمو المستديم:

من اجل تحقيق أهداف النمو الاقتصادي على المدى البعيد فانه من الضروري إتباع سياسات تؤدي إلى نمو مستديم ويجب مقاومة السياسات التي تعطي نتائج ايجابية على مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1 ----- (483)

وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع -----

المدى القريب ولكن لها تأثير سلبي على المدى البعيد.

وقد يكون نمو الاقتصادات العربية ودور القطاع العام فيها منذ السبعينات أهم مثال للتدليل على هذه المقولة.

إذ أن أداءات الاقتصادات العربية بمجملها كان عاليا جدا في الفترة التي تلت ارتفاع أسعار البترول وقد ازداد نمو القطاع العام خلال هذه الفترة سواء في الدول العربية المصدرة أو المستوردة للبترول ولكن هبوط أسعار البترول في منتصف الثمانينات كشف هشاشة برامج التنمية العربية وعرض العديد منها لمشاكل المديونية وضرورة إعادة الهيكلة الاقتصادية مما برهن على قصر نظر برامج التنمية العربية وعدم استدامتها.

وربما يبدو للبعض أن حل مشكلة البطالة عن طريق استيعاب القطاع العام لها أفضل ولكن هذا الحل قصير النظر وسيخلق مشاكل أكبر من ناحية خلق عجز هيكلي في الموازنة العامة، وكمثال آخر قد يبدو للبعض إن تحديد الحكومة لأسعار السلع الاستهلاكية سيوفر الحماية للمستهلك وسيكون وسيلة لمواجهة غلاء الأسعار إلا أن مثل هذه السياسة كانت بداية المصاعب للدول التي جربتها كالأردن ومصر وتونس والمغرب عند ارتفاع أسعارها عالميا وعدم مقدرتها على التكيف مع العرض والطلب كما خلفت هذه السياسة على المدى البعيد عجزا هيكليا في الميزانية.

2 - العلاقات التكاملية بين القطاعين العام والخاص:

يمثل القطاع العام في الاقتصاد وعلاقته تحديدا مع القطاع الخاص دورا مهما في تحديد حيوية المسار الاقتصادي لتحقيق أهداف النمو المستديم، ومن الضروري أن لا يكون هذا المسار سلبيا حتى لا يصبح نشاط القطاع العام معيقا للتنمية بدلا من أن يكون منشط لها.

ولكن هناك بوادر غير ايجابية في العلاقة بينهما قد يكون لها الأثر السلبي على التنمية، وتكمن هذه البوادر في اتجاهين (تقرير جامعة بيرزيت 1998):

أ - إنشاء شركات احتكارية تأخذ طابع القطاع العام في إنتاج سلع خاصة.

إن محك العلاقة بين القطاعين هو مدى الالتزام بالمبدئين الآتيين:

----- استراتيجية التنمية في فلسطين
الأول: أن يترك القطاع الخاص ما يستطيع إنتاجه وان يقوم القطاع العام بوضع
الإطار التنظيمي القانوني والضريبي لهذا النشاط،

والثاني: تشجيع المنافسة ومقاومة الاحتكار قدر الإمكان.

ويبدو أن هناك اتجاها فلسطينيا لإنشاء شركات احتكارية في مجالات إنتاجية مثل
تسويق بعض السلع الأساسية كالاسمنت والسجائر ومشتقات البترول مع أن عملية
التسويق هذه مربحة وستوفر للقطاع دخل مربح إلا أن مخاطرها كبيرة لتنافيها مع كلا
المبدئين السابقين إذ أن إنتاج أو تسويق مثل هذه السلع يتم من قبل القطاع الخاص في
أغلب دول العالم ولا يوجد أي سبب لان يقوم الأول بالسيطرة على تسويق هذه السلع لأنه
يعتبر منافيا لمبدأ تشجيع المنافسة مما يؤدي في نهاية الأمر إلى نقصان المنفعة الاجتماعية
العامة.

ويمكن للقطاع العام الوصول لغايته في تحقيق الإيرادات عن طريق وضع ضرائب
محددة على استهلاك السلع المذكورة وان يترك للقطاع الخاص تسويقها مع تشجيع
المنافسة في هذا التسويق.

ب - الاعتماد على القرارات الإدارية للجهاز الحكومي في توزيع الموارد المحدودة التي
أثبتت خبرة العديد من الدول النامية فشلها مثل توزيع أو تحديد كمية معينة من
المستوردات على مستوردين معينين دون غيرهم ذلك أن هذا النظام أنتج ما يسمى
المنافسة الريبعية الغير منتجة مما أعطى الموظفين الحكوميين السلطة والقوة في توزيع
الموارد مما أدى إلى الفساد والرشوة كوسيلة لإقناع الموظفين الحكوميين لتوجيه الموارد
لبعض رجال الأعمال دون غيرهم إلا أن النظام الأفضل في توزيع الموارد هو النظام
الذي يعتمد على المنافسة الحرة عن طريق الأسعار والمنافسات حيث انه يحقق دخلا
للخزينة.

إن إحدى فرص القرارات الإدارية في توزيع الموارد نتجت عن البرتوكول
الاقتصادي الذي حدد كميات معينة يمكن استيرادها دون فرض الرسوم الجمركية
الإسرائيلية عليها وهذه هي قائمة الاستثناءات في قوائم الملاحق A1، A2، B وتنص
الاتفاقية التجارية الأردنية الفلسطينية على استيراد بعض هذه السلع من الأردن دون

وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع -----
فرض الرسوم الجمركية عليها وباعتبار استمرارية كون السوق الفلسطيني امتداد للسوق
الإسرائيلية فإن انتقال السلع بموجب قوائم الاستثناءات سيضمن الربح الأكثر لاستطاعته
بيع هذه السلع بالأسعار المرتفعة السائدة في السوق الفلسطيني ولعدم تعرضه لدفع الرسوم
الجمركية.

ومن الواضح أن القرارات الحكومية الإدارية لتوزيع هذه الكميات المعفاة من الرسوم
الجمركية ستوفر الفرصة المثالية للمنافسة الريعية غير المنتجة لدى الخواص والمقرونة
بالمشاكل المذكورة سابقا.

وبالتالي فإن الاتجاه السليم لتوزيع هذه الموارد المحدودة يجب أن تكون من خلال
منافسة علنية بنظام المناقصة، ومن خلال نقاش هذا الجانب في توزيع الموارد، تتضح
أهمية انتقاء الآلية المناسبة للاستخدامات المتنازعة في الاقتصاد.

3 - بناء المؤسسات الاقتصادية:

من أولويات التنمية في فلسطين هو بناء المؤسسات الاقتصادية لذا تم توجيه جزء من
الأموال المتوفرة لبناء هذه المؤسسات منها على سبيل المثال المجلس الاقتصادي
الفلسطيني للتنمية والأعمار " بكدار " وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتجارة، سلطة
النقد، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، هيئة الرقابة العامة، سلطة الطاقة، سلطة المياه،
وزارة السياحة والآثار، مركز الإحصاء الفلسطيني، مجلس الإسكان الفلسطيني، وغيرها
من المؤسسات التي ساهمت وتساهم في نجاح المرحلة الانتقالية للاقتصاد والسلطة
الوطنية.

4 - ترقية القطاع التصديري:

بعد استعراض الاستراتيجيات التنموية والحديث عن التطلعات الاقتصادية الممكنة.
نطرح السؤال عن علاقة النمو بطبيعة المسار الاقتصادي وما هو محرك النمو
الجديد؟

من الواضح أن دور تصدير العمالة كمحرك للنمو الفلسطيني قد انتهى فلا يمكن

----- استراتيجية التنمية في فلسطين
الاعتماد عليه في المرحلة القادمة فلا بد من البحث عن محرك جديد للنمو يربط أهداف
النمو بطبيعة المسار الاقتصادي ويدفع بالاقتصاد باتجاه نمو مستديم يحقق الأهداف
التنموية المطلوبة.

لذلك فإن الإنتاج المحلي الموجه للتصدير سيكون محرك النمو الجديد الفعال وقد
يكون الوحيد، ذلك إن الإنتاج للسوق المحلي سيبقى محدودا لصغر هذا السوق.

لذلك على الاقتصاد الفلسطيني أن يكتشف نقاط قوته النسبية ويطورها بهدف تشجيع
الإنتاج الموجه للتصدير، ويساعد هذا الأمر على تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

هذه القوة المتمثلة في امتلاكه لموارد جيدة تتمثل في القوى العاملة ذات المستوى
التعليمي العالي نسبيا وفي القرب من السوق الأوروبية علاوة على تراكم الخبرات
لصناعات مختلفة صمدت في ظل ظروف صعبة ومتغيرة.

وعند التفكير في صناعات تصديرية فإن السياحة تمثل إحدى القطاعات المهمة التي
يجب تطويرها بسبب وفرة المعالم التاريخية والدينية هذا بالنسبة للصفة الغربية أما في
قطاع غزة فيمكن تطوير السياحة الترفيهية المعتمدة على الشواطئ.

بالإضافة إلى وجود صناعات سلعية تصديرية مثل الملابس والجلود والأحذية ولكن
إمكانية تطوير هذه الصناعات مقرونة بتطوير ميناء غزة الذي يعتبر مفتاح عجلة النمو.

والنجاح الذي يمكن أن يحققه الميناء لا يكمن فقط في تسهيل استيراد وتصدير
الصناعات الموجودة حاليا بل خلق بيئة تجذب العديد من الصناعات المحلية والإقليمية
والعالمية.

نحو منظور استراتيجي تنموي فلسطيني: القيود والفرص الحالية

لا بد من دراسة الفرص والقيود التي تحكم نمو وتطور الاقتصاد الفلسطيني من أجل
معرفة إمكانيات ومحددات المنظور الاستراتيجي التنموي الفلسطيني الذي يمكن تطويره
وتبنيه، وستتطرق الدراسة لهذه الإمكانيات والقيود على ثلاثة مستويات: مستوى الإدارة
الاقتصادية الفلسطينية، ومستوى العلاقات الإقليمية النابعة من الاتفاقية الاقتصادية

وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع -----
السلطة الوطنية الفلسطينية الإسرائيلية، وكذلك العلاقات الإقليمية الأخرى ضمن منطقة الشرق الأوسط،
وأخيرا على المستوى العالمي والذي يشمل مساعدات الدول المانحة والعلاقات التجارية
العالمية (حامد 2003).

■ **حادثة الإدارة الاقتصادية الفلسطينية:**

يمثل استلام السلطة الوطنية الفلسطينية لزام الإدارة الاقتصادية فرصة ومسؤولية لرفع
الأوضاع الاقتصادية عن الوضع المتدني في الوقت الحاضر، ولتحقيق الآمال والتوقعات
بالارتفاع بمستوى المعيشة وخلق فرص عمل مستدامة، ومع أن هناك عدة معوقات
وتحديات نتجت بسبب طبيعة استلام السلطة الوطنية الفلسطينية لمسؤولية الإدارة
الاقتصادية، إلا أنه يمكن الاعتقاد بوجود مزايا إيجابية محددة تكمن في حادثة الإدارة
الفلسطينية يمكن استغلالها للمنفعة العامة.

وقد تكون أهم ميزة إيجابية لحادثة الإدارة الاقتصادية الفلسطينية هي تراكم الخبرات
والتجارب التي قامت بها الدول النامية الأخرى على مر أربعة عقود على الأقل، ومن
الواضح أن هناك العديد من الدروس التي بإمكان هذه الإدارة تعلمها سواء من التجارب
الناجحة أو الفاشلة للدول الأخرى، وفيما يلي عدة أمثلة على سياسات فشلت بعد أن
جربتها دول أخرى، ويمكن تجنبها وتوفير الخسائر التي سببتها تلك السياسات:

أ- يضر التعقيد الإداري، بما في ذلك الاعتماد على الرخص والقرارات الإدارية يضر
بالمنتجين والمستثمرين ولا يفيد في ضبط أو توجيه الاقتصاد، وقد أوضحت تجربتي
مصر والهند هذا الدرس جيدا.

ب- أثبتت السياسة الانغلاقية والحماية طويلة الأمد فشلها في تشجيع الإنتاج المحلي
ليصبح منافسا في الأسواق العالمية، وقد كانت تجربة العديد من الدول النامية اكبر
دليل على ذلك.

ج- يمثل الاعتماد على المعونة الأجنبية كمصدر لسد عجز الميزانية وميزان المدفوعات
خطرا كبيرا، إذ قد يصبح الاقتصاد " مدمنا " على المعونة الأجنبية في الوقت الذي
أصبح فيه دافعو الضرائب في الدول المانحة يطالبون بخفض المعونات الأجنبية بشكل
كبير، وان تجربة الأردن في الاعتماد على المعونة الأجنبية والآثار السلبية التي
تعرض لها الاقتصاد الأردني حين قلت هذه المعونة في الثمانينات اكبر دليل على

مخاطر هذا الاعتماد.

د- يمثل نمو القطاع العام كوسيلة لحل مشكلة البطالة أو لخلق مراكز نفوذ للمسؤولين أكبر خطر على نمو القطاع الخاص والتنمية طويلة الأمد بشكل عام، وتمثل هنا تجربة العديد من الدول العربية التي تمتاز بقطاع عام كبير ومترهل أفضل مثال على مخاطر النمو الزائد عن حده في حجم القطاع العام.

أ- وقد يكون احد أهم الدروس الأخرى إلا يخوض القطاع العام في مجالات إنتاجية يستطيع القطاع الخاص القيام بها

أما الصعوبات والتحديات التي تواجه الإدارة الاقتصادية الفلسطينية والناجمة عن حدوثها وتركيبها فقد يكون أهمها وجود بنية تحتية اقتصادية واجتماعية متدنية جدا مقارنة بمستوى المعيشة، وكان هذا التدني في مستوى البنية التحتية نتيجة سنين الاحتلال الطويلة والتي تم خلالها إهمال البنية التحتية، برغم العبء الضريبي الباهظ.

قد يكون احد أهم التحديات أمام الإدارة الفلسطينية ناجما عن تركيبها والمكونة من العناصر الفلسطينية التي عملت في الإدارة المدنية الإسرائيلية وعناصر منظمة التحرير الفلسطينية العائدة من الخارج وبعض الفنيين والسياسيين المحليين النشطين في المؤسسات غير الحكومية سابقا، أن هذه التركيبة في الإدارة الفلسطينية تخلق أساليب مختلفة في العمل والإدارة، الأمر الذي يمثل تحديا كبيرا في مجال البحث عن الأسلوب الأفضل لخلق آلية حكم وإدارة جديدة وحديثة، وقد شكل استيعاب المناضلين العائدين من الخارج إلى ارض الوطن في الإدارة الحكومية أكبر تحد للبحث عن الأسلوب الأفضل للحكم والإدارة العامة إذ أن استيعاب العديد منهم قد تم دون برامج إعادة التأهيل، مما منع توظيف خبراتهم وإمكاناتهم بأفضل شكل ممكن، علاوة على ذلك فإن استيعابهم تتم بأسلوب أدى ويؤدي إلى تضخم الجهاز الحكومي على حساب الكفاءة والإنتاجية في أداء هذا الجهاز.

القيود والفرص الإقليمية:

يتطرق هذا الجزء إلى إمكانيات نمو الاقتصاد الفلسطيني والقيود المفروضة عليه خلال المرحلة القادمة على المستوى الإقليمي، ويركز على العلاقات التي تحكم انتقال البضائع والأفراد للدول المجاورة للاقتصاد الفلسطيني، وبهذا سيركز على الاتفاقيات وعلى الممارسات التي تحدد طبيعة الإمكانيات والقيود على العلاقات الفلسطينية في هذا

قد يكون البروتوكول الاقتصادي الذي وقع في باريس في شهر نيسان 1994م أهم محدد للعلاقات الاقتصادية الفلسطينية طوال المرحلة الانتقالية إذ أن هذا البروتوكول يتحكم في مدى السياسات الاقتصادية الفلسطينية المحتملة، ويحدد إطار الاتفاقيات الاقتصادية التي يمكن للسلطة الوطنية الفلسطينية التوقيع عليها. ولعل أهم جوانب هذا البروتوكول من وجهة نظر هذه الدراسة ما يلي(السلطة الفلسطينية 2003):

- أ- يسمح البروتوكول الاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية بعقد اتفاقات اقتصادية مع دول ومجموعات اقتصادية مختلفة.
- ب- يمنح البروتوكول الاقتصادي حرية كبيرة للحركة في مجال القطاع المصرفي، باستثناء إصدار عملة فلسطينية، وبهذا يوفر القاعدة اللازمة لبناء جهاز مصرفي ومالي يسهل الربط بين الادخار والاستثمار.
- ت- يقيد البروتوكول الاقتصادي الفلسطيني حرية الحركة الفلسطينية في تحديد الرسوم المختلفة على الواردات بنظام اتحاد جمركي بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة مع الاستثناءات الواردة في ملاحق A1، A2، B وينطبق هذا الإطار على المرحلة الانتقالية، ويتيح هذا الإطار لصانعي القرار الفلسطينيين حرية الحركة من خلال توسيع قوائم الاستثناءات.
- ث- لا يضمن البروتوكول الاقتصادي حرية العمل لعدد معين من الفلسطينيين في السوق الإسرائيلي، وهذا يجعل استخدامهم في سوق العمل الإسرائيلية عرضة للهزات السياسية والاقتصادية.

إن احد أهم المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الفلسطيني هو استقدام إسرائيل للعمالة الأجنبية من أوروبا الشرقية وجنوب آسيا في أعقاب الاغلاقات المتكررة خلال الفترة السابقة، ومع أن قطاع البناء الإسرائيلي ما يزال يعتمد إلى حد كبير على العمالة الفلسطينية، إلا أن استقدام عشرات الآلاف من العمال الأجانب يعني فقدان الدائم لفرص العمل لغالبية العمالة الفلسطينية المستخدمة في إسرائيل، ويتم ذلك قبل أن يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من خلق فرص العمل البديلة لهؤلاء العمال.

----- استراتيجية التنمية في فلسطين
وقد يكون عدم ضمان حرية التنقل لعوامل الإنتاج احد أهم العوامل المقيدة للإنتاج والاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ أن تنقل الأفراد والسلع غير مضمون وغير مؤكد لأنه عرضة للانقطاع المفاجئ بسبب الإغلاق الإسرائيلي، أن هذا العامل الجديد ادي الي بلبلة تؤدي سلبي على أداء الاقتصاد الفلسطيني.

هذا ولا يملك الفلسطينيون حاليا وسيلة مضمونة ومباشرة للوصول للمياه الدولية، مما يؤدي إلى الاعتماد الكلي على الممرات البرية خلال دول أخرى مثل إسرائيل والأردن ومصر، ويقيد ضيق هذه الممرات وعدم كفاءتها التجارة الفلسطينية سواء بهدف الاستيراد أو التصدير، ويمكن لصانعي القرار الفلسطيني التفاوض مع الدول المجاورة، وخاصة إسرائيل لزيادة عدد وكفاءة الممرات الخارجية، لتسهيل مرور البضائع عبر الدول المجاورة، وهذا الحل مفيد على المدى القريب، إلا انه غير كاف لتشجيع التجارة على المدى البعيد، ولا بد من وسيلة مضمونة للوصول البضائع الفلسطينية إلى المياه الدولية دون أي انقطاع.

أما من ناحية حصول العمالة الفلسطينية على فرص عمل خارج الضفة الغربية وقطاع غزة، فمن الواضح إن أسواق العمل في الأردن والخليج لا يمكن أن تزيد من استيعابها من العمالة الفلسطينية.

القيود والفرص الدولية:

هناك مجموعة ظروف على المستوى الدولي والتي يمكن لصانع القرار الفلسطيني الاستفادة منها لخدمة أهداف التنمية الفلسطينية بعيدة المدى، يركز هذا الجزء على المساعدات الدولية والمبادرة الأوروبية تجاه حوض البحر الأبيض المتوسط واتفاقيات التجارة الحرة مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة(السلطة الوطنية 2003).

أ- المساعدات الدولية: يمثل تركيز الأنظار الدولية على مشكلة البناء الفلسطيني وحجم المعونات التي تم الوعد بها، فرصة قد لا تعوض من اجل عملية البناء الاقتصادي، ولهذا يجب ألا تضيع هذه الفرصة وان تستغل الاستغلال الأمثل، ولهذا السبب يجب ألا يصبح الاقتصاد الفلسطيني " مدمنا " على المعونة الأجنبية لان لهذا الإدمان ردود فعل عكسية قاسية في حال نقصان هذه المعونة وأفضل أسلوب لمنع هذا الإدمان هو توجيه المعونة الأجنبية للإنفاق على المشاريع الاستثمارية الممثلة في البنية التحتية،

وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع -----

وعدم استخدام المعونة الأجنبية للصرف على النفقات الجارية التي يجب أن تمول بالكامل من المصادر الذاتية الفلسطينية أما الجانب الآخر للمعونة فهو إمكانية الطلب بزيادة هذه المعونة عن القيمة الموعودة في حالة حسن استخدام المعونة الأولى، وضمن برنامج اقتصادي يوضح أهمية وضرورة الزيادة في المعونة الأجنبية.

ب- المبادرة الأوروبية اتجاه حوض البحر الأبيض المتوسط: تتمثل هذه المبادرة الأوروبية بقيام منطقة تجارية حرة بين دول المجموعة ودول حوض البحر الأبيض المتوسط. وهذه فرصة للأخيرة لتحرير اقتصادها وأنظمتها التجارية والانفتاح التجاري المتبادل مع الدول الأوروبية.

إن التزام رؤساء دول المجموعة بتقديم مبلغ 4.7 بليون وحدة نقدية أوروبية (ECU) سيساعد في تحرير اقتصاد دول البحر المتوسط وإعادة هيكليته. هذا ويستطيع الفلسطينيون تسويق صادراتهم الزراعية مباشرة والاستفادة من الإعفاء الجمركي الممنوح للصادرات الإسرائيلية فقط عند التصدير لدول المجموعة الأوروبية التي تمثل مفاوضاتها مع تونس والمغرب وإسرائيل ومصر والأردن للوصول إلى اتفاقيات تجارية فرصة سانحة للاقتصاد الفلسطيني من عدة نواح:

- (1) فرصة توسيع الأسواق أمام الصادرات الفلسطينية
- (2) زيادة الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- (3) إمكانية ازدياد التبادل التجاري بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصادات العربية من خلال منطقة التبادل التجاري الحر المزمع إنشاؤها بين دول المجموعة الأوروبية ودول البحر المتوسط.

ج- اتفاقيات التبادل التجاري الحر بين إسرائيل من ناحية ودول الاتحاد الأوروبي ومجموعة أفتا EFTA الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى: إن صادرات الاتحاد الأوروبي ودول أفتا والولايات المتحدة تدخل الأسواق الفلسطينية بدون أية عوائق جمركية مثل دخولها الأسواق الإسرائيلية، ولكن الصادرات الفلسطينية لهذه الدول تخضع للمعاملة بالمثل فقط إذا تم تصديرها كبضاعة إسرائيلية، والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة يشمل تصدير البضائع الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي، ومن المنطقي والمناسب حالياً استغلال تركيز الأنتظار الدولية على

----- استراتيجية التنمية في فلسطين
عملية البناء الفلسطيني للحصول على اتفاقيات تجارة حرة مع هذه الدول، تمكن
الصادرات الفلسطينية من دخول أسواقها بدون رسوم أو تعرفه جمركية، ويجب
مطالبة هذه المجموعات بمعاملة البضائع الفلسطينية كمعاملة البضائع الإسرائيلية.

- نحو منظور استراتيجي تنموي فلسطيني: المسار الاقتصادي

يتميز الواقع الاقتصادي الفلسطيني بتطلعات وأمال ولو محدودة. وضمن هذا الواقع
يمكن تحديد هدف الإنماء الاقتصادي بالزيادة المستدامة في مستوى المعيشة لسكان الضفة
الغربية وقطاع غزة، بشكل يتناسب مع تقليل حجم الفقر ومع التوزيع العادل لثمار العملية
التنموية كهدف واقعي. ويمكن أيضاً، تحديد بعض معالم المسار الاقتصادي الذي ينقل
الاقتصاد من الواقع الحالي إلى واقع يحقق الأهداف المرجوة ضمن هذه المفاهيم. ويتميز
هذا المسار الاقتصادي ببعض الخصائص والتي تتعلق باستدامة النمو: علاقة القطاع العام
بالقطاع الخاص، الاحتياجات الاستثمارية ودور القطاع الخاص فيها، وتحديد محرك النمو
الجديد للاقتصاد الفلسطيني، والذي يعتقد الباحث انه يمكن في الإنتاج المحلي الموجه
للتصدير الخارجي، وما يتبع ذلك من ضرورة إنشاء ميناء غزة لوصول الاقتصاد الفلسطيني
بالاقتصاديات العالمية مباشرة عن طريق المياه الدولية (مركز الاحصاء الفلسطيني
2005).

استدامة النمو:

من اجل تحقيق أهداف النمو الاقتصادي علي المدى البعيد، فانه من الضروري لصانعي
القرار الفلسطيني إتباع سياسات تؤدي إلي نمو مستدام. ويجب مقاومة السياسات التي
تعطي نتائج ايجابية علي المدى القريب ولكن لها تأثير سلبي علي المدى البعيد، إذ قد تقلل
بعض السياسات من الضغوط التي تمارس علي صانعي القرار علي المدى القريب في
مجال تخفيف حدة البطالة والفقر وتوزيع الموارد علي قطاعات معينة من الشعب، ولكن
لهذا السياسات أثارا بعيدة المدى اخطر بكثير مما يدرك صانع القرار.

قد يبدو للبعض أن تحديد الحكومة لأسعار السلع الاستهلاكية سيوفر الحماية للمستهلك
وللفقير من جشع التجار، وسيكون وسيلة لمواجهة غلاء الأسعار، إلا أن مثل هذه السياسة
كانت بداية المصاعب للدول التي جربتها مثل الأردن ومصر وتونس والمغرب، بما تطلبتة
من دعم الحكومة للسلع التي يتم تحديد أسعارها حين ارتفاع أسعارها عالياً، وعدم مقدرة
مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1 ----- (493)

وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع -----
أسعار هذه السلع علي التكيف بين العرض والطلب. وبهذا خلقت هذه السياسة علي المدى
البعيد عجزا هيكليا في الميزانية، إذ اهتمت باستنزاف دافعي الضرائب للمستهلكين دون
توجيه محدد للفقراء في المقابل.

وتمتاز مثل هذه السياسات بسهولة تقبلها لدي قطاعات واسعة من الشعب، وبأنها تغير
السياسيين بزيادة شعبيتهم إذا اتخذوا إضافة إلي إعاقة العملية التنموية الفلسطينية علي
المدى البعيد

علاقة القطاع العام بالقطاع الخاص:

يمثل دور القطاع العام في الاقتصاد، وعلاقته تحديدا مع القطاع الخاص، عاملا مهما
في تحديد حيوية المسار الاقتصادي، لتحقيق أهداف النمو المستدام، ومن الضروري ألا
يكون هذا الدور سلبيا، حتى لا يصبح نشاط القطاع العام معيقا للتنمية بدلا من أن يكون
منشطا لها.

وقد تكون الخطوة الأولى هي تحديد دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي، وإذا كان
الهدف هو خلق تنمية اقتصادية يكون للقطاع الخاص الدور الأساسي فيها فعلي القطاع
العام أن يقصر دوره علي القانون والمحافظة علي الأمن، وتطبيق العقود، ووضع الإطار
التنظيمي لنشاط القطاع الخاص، وتقديم الخدمات العامة مثل التعليم والصحة وإنشاء
الطرق والبنية التحتية، والمحافظة علي البيئة، وكذلك الرعاية الاجتماعية والحد من
الفقر. وضمن هذا الفهم فان النشاط الاقتصادي أساسا متروك للقطاع الخاص، وما يقوم به
القطاع العام هي الأمور التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها.

ومع أن الإدارة الحكومية الفلسطينية لم تحدد بعد دورها بشكل واضح، إلا أن
التصريحات المختلفة للوزراء الفلسطينيين تؤيد اتجاه التنمية الفلسطينية المعتمدة أساسا
علي دور القطاع الخاص، بحيث يكون القطاع العام داعما للقطاع الخاص. وهذه الاتجاهات
إيجابية، يجب تطويرها وبلورتها وصياغتها بحيث تشكل -فعلا- القاعدة المتبعة والمحرك في
الأمور الخلاقية.

ومع ذلك فهناك بوادر غير إيجابية في العلاقة بين القطاعين العام والخاص والتي قد
يكون لها الأثر السلبي علي التنمية الفلسطينية علي المدى البعيد، إن لم يكن علي المدى
القريب أيضا وتكمن هذه البوادر في اتجاهين:

----- استراتيجية التنمية في فلسطين
الأول هو إنشاء شركات احتكارية تابعة للقطاع العام في مجالات يقوم بها القطاع الخاص عادة
والثاني هو الاعتماد على القرارات الإدارية للجهاز الحكومي في توزيع الموارد المحدودة.

أ- إنشاء شركات احتكارية تأخذ طابع القطاع العام في إنتاج سلع خاصة

إن المحك في العلاقة بين القطاعين العام والخاص، هو مدى الالتزام بالمبدأين التاليين، الأول أن يترك للقطاع الخاص ما يستطيع إنتاجه وان يقوم القطاع العام بوضع الإطار التنظيمي القانوني والضريبي لهذا النشاط. والثاني تشجيع المنافسة ومقاومة الاحتكار قدر الإمكان. وفي حالة كون الاحتكار ضروريا لاعتبارات ما يسمى "وفورات الحجم" في نشاط معين (مثل التلغونات، البريد، الكهرباء، الماء....) فيمكن القطاع العام أن يضع الأطر التنظيمية لهذا النشاط بما فيها التسعيرة والضرائب وطبيعة الخدمات (ماس والبنك الدولي 2003).

بيد أن هناك اتجاها فلسطينيا لإنشاء شركات احتكارية في مجالات ربحية، مثل تسويق بعض السلع الأساسية كالاسمنت والسجائر ومشتقات البترول. ومع أن عملية التسويق هذه مربحة مما سيوفر للقطاع العام مصدر دخل مربح، إلا أن مخاطر الشركات الاحتكارية ذات طابع القطاع العام في هذه المجالات كبيرة، لتنافيها مع كلا المبدأين المذكورين أعلاه. إذ أن إنتاج أو تسويق سلع مثل الاسمنت أو السجائر أو مشتقات البترول، يتم من قبل القطاع الخاص في اغلب دول العالم، ولا يوجد أي سبب لان يقوم القطاع العام الفلسطيني بالسيطرة على تسويق هذه السلع. وكذلك فان تسويق هذه السلع من خلال شركات احتكارية (ولو للقطاع العام) يعتبر منافيا لمبدأ تشجيع المنافسة، ويؤدي في نهاية الأمر إلى النقصان من المنفعة الاجتماعية العامة.

ويمكن للقطاع العام الفلسطيني الوصول لغايته في تحقيق الإيرادات الناجمة عن ارتفاع الأسعار في السوق المحلي عنها في السوق العالمي، بما يتمشى مع البروتوكول الاقتصادي- بوسائل أفضل بكثير من خلق احتكارات تسويقية؛ إذ يمكن أن يضع القطاع العام ضرائب محددة على استهلاك السلع المذكورة، وان يترك للقطاع الخاص تسويقها مع تشجيع المنافسة في هذا التسويق. ويحقق هذا البديل الدخل للقطاع العام من خلال

وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع -----
الضرائب بوسيلة تمتاز بالشفافية، وتشجع المنافسة، ولا تعطي إشارات مشوشة عما يطمح
له القطاع العام في دوره الاقتصادي.

ب- الاعتماد علي القرارات الإدارية للجهاز الحكومي في توزيع الموارد المحدودة

أثبتت خبرة العديد من الدول النامية فشل توزيع الموارد عن طريق القرارات الإدارية
الحكومية وبهذا فالكثير منها ابتعد عن القرارات الحكومية التي تمنح رخص التعامل
بالعملة الصعبة، أو توزيع وتحديد كمية معينة من المستوردات علي مستوردين معينين
دون غيرهم، ذلك أن هذا النظام أنتج ما يسميه الاقتصاديون "المنافسة الريبعية غير المنتجة"
" ويعطي نظام توزيع موارد معينة من خلال قرارات إدارية للجهاز الحكومي والموظفين
الحكوميين - السلطة والقوة في توزيع الموارد.

إلا أن النظام الأفضل في توزيع الموارد هو النظام الذي يعتمد علي المنافسة
الحرّة، عن طريق الأسعار والمناقصات. ولكن نظام المنافسة والأسعار يحقق دخلا للخزينة
يتبدد عادة في نظام توزيع الموارد المعينة من خلال قرارات إدارية، ومن المعروف عن
نظام المنافسة الريبعية غير المنتجة اقترانها بالفساد والرشوة، كوسيلة لإقناع الموظفين
الحكوميين بتوجيه الموارد لبعض رجال الأعمال دون غيرهم.

إن احدي فرص القرارات الإدارية في توزيع الموارد نتجت عن البروتوكول
الاقتصادي الذي حدد كميات معينة يمكن استردادها دون فرض التعرفة الجمركية
الإسرائيلية عليها، وهذه هي قائمة الاستثناءات في قوائم الملاحق A1.A2B وتنص
الاتفاقية التجارية الأردنية الفلسطينية علي استيراد بعض هذه السلع من الأردن دون
فرض الرسوم الجمركية عليها. وباعتبار استمرارية كون السوق الفلسطيني امتداد للسوق
الإسرائيلي، فإن انتقال السلع سيضمن مساواة الأسعار في السوقين الفلسطيني
والإسرائيلي. وعليه فإن التاجر الذي يسمح له استيراد كمية معينة من السلع بموجب قوائم
الاستثناءات سيضمن الربح الكبير، لاستطاعته بيع هذه السلعة بالأسعار المرتفعة السائدة
في السوق الفلسطيني، ولعدم تعرضه لدفع الرسوم الجمركية. ومن الواضح أن القرارات
الحكومية الإدارية لتوزيع هذه الكميات المعفاة من الرسوم الجمركية ستوفر الفرصة
المثالية للمنافسة الريبعية غير المنتجة لدي القطاع الخاص، والمقرونة بالمشاكل المذكورة
أعلاه كافة. وبالتالي فإن الاتجاه السليم لتوزيع هذه الموارد المحدودة يجب أن يكون من

----- استراتيجية التنمية في فلسطين
خلال منافسة علنية بنظام المناقصة. من خلال نقاش هذا الجانب في توزيع الموارد، تتضح أهمية انتقاء الآلية المناسبة لتوزيع هذه الموارد في الاقتصاد الفلسطيني.
سيشوه توزيع الموارد الاقتصاد بقرارات إدارية، إذا اعتمد كوسيلة لتوزيع الموارد، طبيعة القطاع الخاص، مما سيجعله يصرف الوقت والمورد والجهود لضمان أفضلية معينة لدي الجهاز الحكومي. ولذا تتجه الكثير من موارد القطاع الخاص للتنافس غير المنتج بدلا من تركيز الجهود علي الاستثمار والإنتاج.
وقد يكون هذا علي المدى البعيد الأخطر للقرارات الإدارية الحكومية في توزيع الموارد والتي تخلق فرصا للمنافسة الربحية غير المنتجة.

الاحتياجات الاستثمارية ودور القطاع الخاص

بالرغم من تحديد احتياجات الاستثمار في القطاعات المختلفة من خلال محاولتين، الأولى قام بها البنك الدولي والثانية هي الدراسة التي قامت بها دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في م.ت.ف وذلك بوضع لائحة بالاحتياجات وتقدير الاستثمارات اللازمة علي أساسها (ماس والبنك الدولي 2003).
ويتبع هذا البحث طريقة مختلفة لتحديد الاحتياجات الاستثمارية تعتمد أساسا علي نموذج هارود -دومار (harrod -domar model) البسيط، والذي تستخلص منه الاحتياجات الاستثمارية الضرورية لتحقيق معدل لنمو معين، بافتراض نسبة حدية معينة لرأس المال إلى الإنتاج. هذا وسنفترض أن النسبة الحدية لرأس المال إلى الإنتاج تعادل 3 أو 4، بمعنى وجود الحاجة لزيادة رأس المال أي الاستثمار بمقدار 3 أو 4 دولارات لكل دولار إنتاج إضافي. وهذا نسبة معقولة ومتفائلة نوعا ما تجاه المناخ الاستثماري ومدي تشجيعه لكفاءة عالية في الاستثمار. ويوفر هذا التحليل البسيط دلالات مهمة عن حجم الاستثمار اللازم لتحقيق الأهداف التنموية المرغوبة، بينما تم تحديد الاحتياجات الاستثمارية من قبل البنك الدولي ودوائر الشؤون الاقتصادية والتخطيط في م.ت.ف عن طريق تحديد المتطلبات في المجالات المختلفة ومن ثم جمعها للحصول علي إجمالي الاستثمار المطلوب.

تلخيص لأحجام الاستثمار المطلوبة حسب أنماط النمو المختلفة

حسب النمط الأول - الركود من أجل المحافظة علي معدل دخل الفرد، فإن مقدار
مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1 ----- (497)

وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع -----
الاستثمار المطلوب يتراوح بين 15% و 28% من الناتج القومي الإجمالي سنويا، حسب
فرضية النمو السكاني وكفاءة الاستثمار. وتعاود هذه النسب قيمة استثمار تتراوح بين
964-1564 مليون دولار لعام 2005 وبمعدل زيادة سنوية تساوي معدل نمو السكان.
حسب النمط الثاني -النمو البطيء: يتراوح مقدار الاستثمار السنوي الضروري للمحافظة
على مسار تنموي يؤدي لزيادة دخل الفرد 2% سنويا ما بين 21% و 36% من الناتج
القومي الإجمالي. وتتراوح القيمة المطلقة للاستثمار ما بين 1123 مليون و 1740 مليون
دولار لعام 2005 و بزيادة سنوية حقيقية معدلها يساوي معدل النمو السكاني إضافة إلى
نسبة نمو الدخل الفردي 2% أي نسبة 7% في حالة النمو السكاني البطيء و 9% في
حالة النمو السكاني السريع.
حسب النمط الثالث - النمو السريع: من أجل تحقيق النمو السريع في دخل الفرد بمعدل
6.2% فإن الاحتياجات الاستثمارية لتحقيق هذا النمو تتراوح بين 33.6% - 58.8% من
الناتج القومي الإجمالي، مما يتطلب استثمار ما بين 1818-2557 مليون دولار في سنة
2005 و بزيادة سنوية حقيقية معدلها 11.2% في حالة النمو السكاني البطيء و 13.2%
في حالة النمو السكاني السريع.
ويجب ملاحظة أن المبالغ المشتقة أعلاه تحوي إجمالي الاستثمار سواء من القطاع العام
أو الخاص.

ولهذا فإن الجزء من المنح والقروض المخصص من الدول المانحة للاستثمار سيُفي
جزء من الاحتياجات الاستثمارية المذكورة أعلاه. وقد وعدت الدول المانحة بتقديم مبلغ
2.4 بليون دولار كمنح وقروض ميسرة على مدى خمس سنوات، إلا أن جزءا غير بسيط
من هذه المبالغ مخصص للمصاريف الجارية أو لمشاريع حل مشاكل آنية وليس لها
مردود استثماري مثل مشاريع التشغيل في قطاع غزة. ولهذا فإن إجمالي المعونة
الأجنبية المخصصة للاستثمار العام ستكون أقل من إجمالي المعونة الأجنبية. ويجب أن
يلعب القطاع الخاص دورا أساسيا في الاستثمار من أجل تحقيق الأهداف التنموية.
وتتراوح نسبة الاستثمار التي على القطاع الخاص القيام بها حسب تصور النمو البطيء
ما بين 50% إلى 67% من مجمل الاستثمارات المطلوبة (17).

أما إذا أردنا تحقيق النمو السريع ضمن المبالغ المطروحة من الدول المانحة وما

استراتيجية التنمية في فلسطين -----
يتبقى منها للاستثمار فمن الواضح أن على القطاع الخاص أن يقوم باستثمارات تتراوح بين 60% و 80% من مجمل الاستثمارات المطلوبة.
ومن الواضح أن القطاع الخاص الفلسطيني المحلي سيقوم بجزء غير بسيط من هذه الاستثمارات الخاصة. إلا أن الحاجة الكبيرة للاستثمارات تقضى بضرورة جذب الاستثمارات الخارجية الفلسطينية والعربية والأجنبية. لتحقيق النمو الذي يواكب التطلعات المعقولة، ويخلق فرص العمل الكافية لاستيعاب القوى العاملة الفلسطينية.
علاوة على ذلك، فإن الحجم المطلوب من الاستثمارات لتحقيق النمو المعقول يجعل من الضروري أن يوجه القطاع العام استثماراته بالاتجاه الذي يجلب أكبر قدر من الاستثمارات الخاصة، وكذلك فعلى الإدارة الاقتصادية أن توفر الإطار القانوني والتنظيمي والإداري من أجل خلق المناخ الاستثماري المشجع للقطاع الخاص، بدون عراقيل أو دواعي قلق يمكن تجنبها.

محرك النمو الجديد: الإنتاج التصديري

بعد استعراض الوضع الاقتصادي الحالي ودور القطاع الخاص فيه، والحديث على التطلعات الاقتصادية الممكنة، وضرورة تحقيق هذه التطلعات التي تمثلت في استدامة النمو وعلاقة القطاع العام بالقطاع الخاص، وكذلك عن الاحتياجات الاستثمارية الضرورية ودور القطاع الخاص في الاستثمار، طرح السؤال عن علاقة القطاع الخاص بطبيعة المسار الاقتصادي وما هو محرك النمو الجديد. من الواضح أن دور تصدير العمالة كمحرك للنمو الفلسطيني قد انتهى، ولا يمكن الاعتماد عليه في المرحلة القادمة، ولا بد من البحث عن محرك جديد للنمو يربط أهداف النمو بطبيعة المسار الاقتصادي ويدفع بالاققتصاد باتجاه نمو مستدام يحقق الأهداف التنموية المطلوبة.

ويعتقد الباحث أن الإنتاج المحلي الموجه للتصدير أساساً هو محرك النمو الجديد الفعال، وقد يكون الوحيد الذي يدعم النمو الاقتصادي الفلسطيني. ذلك أن الإنتاج للسوق المحلي سيبقى محدوداً لصغر هذا السوق وعدم إمكانية إتباع سياسة حماية للإنتاج بعد توقيع البروتوكول الاقتصادي مع إسرائيل. وتوضح خبرة الدول المختلفة التي توجهت بإنتاجها نحو التصدير والانفتاح على الأسواق العالمية، نجاحها في استدامة في معدلات النمو لفترة طويلة.

وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع -----

وعلى الاقتصاد الفلسطيني أن يكتشف نقاط قوته النسبية ويطورها بهدف تشجيع الإنتاج الموجه للتصدير، وسيساعد هذا الأمر على تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في الاقتصاد الفلسطيني. هذه القوة الممتلئة في امتلاك الاقتصاد الفلسطيني لموارد جيدة تتمثل في القوى العاملة ذات المستوى التعليمي العالي نسبيا في القرب من الأسواق الأوروبية، علاوة على تراكم الخبرات لصناعات مختلفة صمدت في ظل ظروف صعبة ومتغيرة.

وعند التفكير في صناعات تصديرية يبدو واضحا أن السياحة تمثل إحدى القطاعات المهمة التي يجب تطويرها بسبب وفرة الموارد التاريخية والدينية والصلوات بفلسطيني الشتات. ومن الواضح أيضا أن احتمال تطوير هذه السياحة سيكون في الضفة الغربية أساسا أما في قطاع غزة فيمكن تطوير السياحة الترفيهية المعتمدة على الشواطئ. وإلى جانب ذلك يمكن قيام صناعات في مجال تصدير الخدمات في الضفة الغربية (مثل التعليم والصحة) مستقبلا، بينما إمكانية تطوير قطاعات تصدر الخدمات في قطاع غزة محدودة جدا. وهذا لا ينفي إمكانية وجود صناعات تصديرية سلعية مثل الملابس والجلود والأحذية في الضفة الغربية، أما في القطاع غزة فيبدو أن الإمكانية الواقعية لتطوير عجلة النمو تعتمد على صناعات التصدير السلعية والتي يجب أن تستفيد من قرب غزة الجغرافي من الأسواق الأوروبية. ولكن إمكانية تطوير هذه الصناعات مقرونة بتطوير ميناء غزة، الأمر الذي سيتم التطرق إليه في الجزء التالي.

ميناء غزة: مفتاح عجلة النمو

مع بداية عملية السلام ظهرت الآمال بالانفتاح وحرية انتقال البضائع والأفراد، إلا أن السلام الفلسطيني _ الإسرائيلي اقترن بازدياد العوائق ووضع الحدود العملية بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة وبين إسرائيل من جهة أخرى. وتأثير هذه العوائق الحدودية على حركة العمال والبضائع متقلبة لارتباطها بقرارات سياسية وبمستوى العنف الذي يسود المنطقة. من الواضح تماما في الوقت الحاضر إن حرية انتقال الأفراد والبضائع بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين العالم الخارجي لا يمكن ضمانها. وبشكل هذا عائقا أساسيا بين المنتجين والمستثمرين الذين لا يستطيعون ضمان وصول المواد الإنتاجية

----- استراتيجية التنمية في فلسطين
وعناصر الإنتاج والسلع إلى أماكنها المطلوبة في الوقت المناسب. إن ضرورة إنشاء منفذ خارجي للاقتصاد الفلسطيني للوصول إلى المياه الدولية مباشرة أمر أساسي في تطوير أية صناعة تصديرية، وإلا فإن الكثير من المستثمرين سيمتنعون عن الاستثمار.
إن موافقة الدول المانحة على تمويل المرحلة الأولى من إنشاء ميناء غزة في اجتماع باريس في نوفمبر 1995 أمر مشجع. ولكن الميناء المطلوب أكبر من المطروح حالياً، فلا بد أن يقترن هذا الميناء بمنطقة تجارة حرة تدار بحيث تزيل التعقيدات والقيود الإدارية والقانونية أمام المستثمرين والمنتجين، وتصبح هذه المنطقة جاذبة للاستثمارات الخارجية بخدماتها وتسهيلات، سواء أكانت هذه الاستثمارات الخارجية فلسطينية أو عربية أو إسرائيلية أو أجنبية أخرى. إن النجاح الذي يمكن أن يحققه الميناء لا يكمن فقط في تسهيل تصدير الصناعات الموجودة حالياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل في خلق بيئة استثمارية تجذب العديد من الصناعات المحلية والإقليمية والعالمية. وفكرة ميناء غزة مع منطقة تجارة حرة تجذب الصناعات والخدمات لها شبيهة بفكرة ميناء جبل ومنطقته الحرة في دبي ولكن على مستوى اصغر.

وبذا يمكن القول أن إنشاء ميناء غزة مع منطقة تجارة حرة أساس لأي نوع من الازدهار في قطاع غزة، ومن أجل أن يكون هذا الميناء مفيداً لاقتصاد الضفة الغربية، فلا بد أن تتم عملية انتقال البضائع والأفراد بدون تعقيد وإعاقات بين الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث تم الاتفاق على إنشاء الطرق الأمن الذي يربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتم تشغيله لمدي قصيرة جداً وتم اغلاقه بسبب عدم التزام الجانب الإسرائيلي بالاتفاقيات المنصوص عليها من الجانب الفلسطيني.

خطة الإصلاح والتنمية في فلسطين (السلطة الوطنية الفلسطينية)

من عام 2008 إلى عام - 2010

وسيتناول الباحث حالة عملية على خطة الإصلاح والتنمية في فلسطين من عام

2008-2010:-

خطة الإصلاح والتنمية:

لقد خطت السلطة الفلسطينية هذا العام خطوة إلى الأمام بإعدادها خطة الإصلاح

مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1 ----- (501)

وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع -----
والتنمية التي تستند إلي الشمولية، بدلاً من العمل المقطع الذي كان سائداً طوال السنين
الماضية، التي رافقت قيام السلطة الفلسطينية. وقد اعتمدت هذه الخطة علي المبادئ
التالية:

1. قامت مؤسسات السلطة الفلسطينية بتحديد احتياجاتها من الخدمات والمشاريع
والنفقات.
2. قام فريق الإصلاح المشرف على إعداد خطة الإصلاح والتنمية، بتدريب
الطواقم العاملة في مجال التخطيط في مؤسسات السلطة علي كيفية استخدام
النماذج، والأوليات المستخدمة في إعداد خطط مؤسسات السلطة وقامت بضم
البرامج والمشاريع المقدمة، التي فاق حجم تمويلها 4.2 مليار دولار
كمخصصات تطويرية، رغم أن المبالغ المخصصة للتطوير وفقاً لموازنة السلطة
بلغ 427 مليون دولار لعام 2008 و 550 مليون دولار لعام 2009 و 667
مليون دولار لعام 2010.
3. نظمت وزارة التخطيط وفريق الاصطلاح الحكومي مجموعة من اللقاءات
المنفردة مع مؤسسات السلطة؛ لتوضيح المبالغ المخصصة لكل برنامج من
البرامج في خطة الإصلاح والتنمية وطلبت منهم تحديد أولوياتهم.
4. تم تنظيم لقاءات متعددة الأطراف بين مؤسسات السلطة لتدارس البرامج
المخصصة لكل برنامج من البرنامج، وإعداد مقترحات موحدة للمشاريع
المشتركة بهدف توفير الجهد، والوقت والمال، وزيادة فاعلية هذه البرامج
وتعزيز أثرها وعند استعراض خطة الإصلاح والتنمية، فإنه يمكن تلخيصها بناء
علي مركباتها كما يلي:

أولاً: قطاع الحكم

حيث خصص لهذا القطاع ما مجموعه 392 مليون دولار موزعة علي السنوات
2008-2010. حيث خصص 158 مليون دولار لعام 2008 و 137 لعام 2009 و
147 لعام 2010، وقد اندرج تحت هذا القطاع البرامج التالية:

1. برنامج إصلاح وإعادة هيكلة قطاع الأمن: حيث هدف هذا البرنامج بشكل رئيسي
إلى رفع مستوي المهنية لدي أجهزة الأمن، ومن المتوقع أن يؤدي هذا البرنامج إلى

----- استراتيجية التنمية في فلسطين

تحسين قدرة وطاقمة المؤسسات الأمنية، من خلال فعالية تطبيق القانون، والحفاظ علي النظام العام وحماية أمن المواطنين وممتلكاتهم. الأمر الذي سيساهم بعملية استقرار المواطنين، وبالتالي إطلاق المجال للاستثمارات، وتعزيز الاقتصاد الداخلي، والمساهمة في رفع الدخل القومي، وخلق المزيد من فرص العمل، وتحسين الظروف المعيشية للأسرة.

2. **برنامج العدالة والأمن:** حيث يهدف البرنامج بشكل رئيسي إلي تعزيز نظام القضاء المدني والجنائي وسيساهم البرنامج في تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق المواطنين والحريات الأساسية.

3. **برنامج الحكومة المنفتحة والمسئولة:** إعادة هندسة الأنظمة والعمليات، إذ يهدف إلي تحسين نجاعة وفاعلية الحكومة، ومن المتوقع إن يؤدي هذا البرنامج إلي تعزيز الرقابة ومحاربة الفساد، وإدارة المال العام بشكل فعال، وبالتالي الاستفادة المثلي من التحويل الموجود في تعزيز الاقتصاد الوطن.

4. **برنامج الحكومة المغلقة والمسئولة:** بناء مؤسسات رقابة فاعلة، بحيث يهدف إلي تعزيز المؤسسات العامة وتعزيز كفاءة وفاعلية الحكومة. وهو ما يعزز الرقابة علي الانجازات والمساءلة من قبل الجهاز التشريعي، الأمر الذي يجعل الحكومة مضطرة إلي ممارسة دورها التنفيذي في تطبيق الخطة العامة، وما سيؤدي إليه من تحقيق نمو اقتصادي في فلسطين.

5. **الحكومة الناجحة والفعالة:** إصلاح الإطار التشريعي للقطاع العام، وترشيد الجهاز الحكومي، وتحقيق الاستقرار المالي، ويتطرق إلي وجود مجموعة كاملة من التشريعات الحديثة لدعم قطاع الخدمة المدنية، التطوير المؤسسي والتنظيمي، ويهدف إلي نجاعة وفاعلية الحكومة ترشيد الجهاز الحكومي، الاستقرار المالي وسيساهم البرنامج في تطوير البنية المؤسساتية لمؤسسات السلطة الفلسطينية.

6. **برنامج الحكومة الناجحة والفعالة وإدارة الخدمة المدنية:** ويهدف بشكل رئيسي إلي حكومة ناجحة وفعالة، وترشيد الجهاز الحكومي، الاستقرار المالي، وسيحقق البرنامج تنمية وإدارة ناجحة وفعالة للموارد البشرية من خلال تطوير قدراتهم.

7. **برنامج تعزيز الحكم:** ويهدف إلي تقوية الحكم المحلي من خلال تحسين الفاعلية

وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع -----

والنجاح في الحكم المحلي.

ثانياً: القطاع الاجتماعي

وقد خصصت الخطة لهذا القطاع ما مجموعه 506 مليون دولار للسنوات 2008-

2010 بواقع 141 مليون دولار لعام 141 مليون دولار، 164 مليون لعام 2009 و201

مليون دولار لعام 2010، ويضم هذا القطاع مجموعة البرامج التالية:

1. برنامج دمج وإصلاح نظام الحماية الاجتماعية: ويهدف البرنامج إلى توفير الحماية الاجتماعية، وسيوفر الضمان الاجتماعي الأساسي وشبكات الأمان الاجتماعي.
2. برنامج التعليم للجميع: ويهدف إلى تنمية رأس المال البشري والاجتماعي واستعادة النمو الاقتصادي، حيث يركز البرنامج على الاستثمار في طلبة المدارس، وتعزيز قدراتهم، وبالتالي إتاحة الفرصة لهم مستقبلاً في الانخراط في العملية الاقتصادية وتحسين ظروف أسرهم المعيشية.
3. برنامج الارتقاء بنوعية التعليم: ويهدف إلى تنمية رأس المال البشري، والاجتماعي واستعادة النمو الاقتصادي، من خلال تحسين جودة التعليم الأساسي، والثانوي والجامعي، وبالتالي زيادة قدرات الخريجين الجدد للمنافسة في سوق العمل.
4. برنامج نجاعة الأداة التعليمي: ويهدف إلى تطوير رأس المال البشري، استعادة النمو الاقتصادي، والاستقرار المالي ويركز على تحسين توفير الخدمات التعليمية.
5. برنامج تطوير التدريب المهني: ويهدف إلى تطوير رأس المال البشري واستعادة النمو الاقتصادي، ويشجع البرنامج إلى تشجيع التعليم المهني، وذلك بهدف الحد من البطالة في أوساط الأكاديميين، وتلبية الاحتياجات المتنامية من الطلب على أصحاب الحرف والمهن.
6. برنامج تحسين نوعية الصحة: ويهدف إلى تنمية رأس المال البشري، واستعادة النمو الاقتصادي من خلال تحسين نوعية الخدمات المحترمة، ومن خلال التدريب وتحديث الأجهزة والمعدات الصحية.
7. برنامج تطوير الخدمات الصحية: ويهدف إلى تطوير رأس المال البشري، والاستقرار المالي من خلال تخصيص موارد أفضل لتحسين القدرة على توفير

الخدمات الصحية للمواطنين.

8. **برنامج تمكين المرأة:** ويهدف إلى تطوير رأس المال البشري، استعادة النمو الاقتصادي، وتطوير رأس المال الاجتماعي، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وذلك من خلال التدريب، ودعم الأنشطة الاقتصادية النسوية الأمر الذي سيرفع نسبة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، ويحسن من المستوى المعيشي لأسرهم.
9. **برنامج تمكين الشباب:** ويهدف إلى تطوير رأس المال البشري، استعادة النمو الاقتصادي تطوير رأس المال الاجتماعي، تعزيز الانسجام الاجتماعي، وذلك من خلال فتح مجالات مشاركتهم، بمختلف مجالات الحياة، وخاصة القطاع الاقتصادي.
10. **برنامج مبادرة خلق فرص عمل:** ويهدف إلى تنمية رأس المال البشري، واستعادة النمو الاقتصادي، تنمية رأس المال الاجتماعي، تعزيز وانسجام الاجتماعي، وسيؤدي إلى خفض معدلات البطالة وتوفير محفزات اقتصادية.

ثالثاً: القطاع الاقتصادي

حيث خصص الخطة 343 مليون دولار للسنوات 2008-2010 بواقع 93 مليون دولار لعام 2008، 109 مليون دولار لعام 2009 و 141 مليون دولار لعام 2010. ويضم مجموعة البرامج التالية:

1. **برنامج الإصلاح المؤسسي:** ويهدف إلى استعادة النمو الاقتصادي، وسيؤدي هذا البرنامج إلى تنفيذ إصلاحات مؤسسية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إجراء إصلاحات قانونية، وتشريعية تحفز المستثمرين على زيادة استثماراتهم.
2. **برنامج تنمية التجارة:** ويهدف إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تسهيل تطوير قطاع تصدير منافس وكفؤ من خلال تشجيع حركة نقل البضائع عبر نقاط العبور وترويج العلاقات الاقتصادية مع البلدان الأخرى.
3. **برنامج تنمية المبادرات الخاصة:** ويهدف إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال زيادة استثمارات القطاع الخاصة، الاستثمارية وسيمنح البرنامج فرص للخريجين للحصول على القروض أو التسهيلات المصرفية أو البنكية.
4. **برنامج تنمية الزراعة:** ويهدف إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال زيادة

- وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع -----
- مساهمة قطاع الأعمال الزراعية في الدخل القومي وسيتحقق ذلك من خلال تطوير قطاع الخدمات الزراعية، وزيادة كفاءة استخدام الأراضي، والموارد الطبيعية وتحسين وتطوير السياسات والنظم للقطاع الزراعي.
5. برنامج تنمية القدرة الصناعية: ويهدف إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي، من خلال تحديث وتطوير الصناعات القائمة.
6. برنامج تنمية الصناعة السياحية: ويهدف إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال زيادة مساهمة الصناعة السياحية في الدخل القومي من خلال تطوير القطاع السياحي ليصبح قادراً على استقطاب الأجانب.
7. برنامج تنمية قطاع الإسكان: ويهدف إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال زيادة الوفرة في المساكن ذات أسعار في المتناول وترويج العمالة والاستثمار.

رابعاً: قطاع البنية التحتية

- وقد خصصت الخطة لهذا القطاع مال مجموعة 403 مليون دولار للسنوات 2008-2010 بواقع 85 مليون دولار لعام 2008 و 140 مليون دولار لعام 2009 و 178 مليون دولار لعام 2010 وسيضم هذا القطاع مجموعة البرامج التالية:
1. برنامج تحسين شبكة الطرق: والهادف إلى استعادة النمو الاقتصادي من خلال إعادة تأهيل شبكة الطرق.
 2. برنامج الأمان على الطرق: والهادف إلى زيادة الأمان على الطرق.
 3. برنامج الموانئ الجوية والبحرية: والهادف إلى فتح بوابات الحركة الدولية.
 4. برنامج تطوير قطاع الكهرباء والهادف إلى تقديم خدمات الكهرباء المحسنة بكفاءة من خلال تحسين وتركيب استبان الكهرباء ورفع طاقتها الإنتاجية.
 5. برنامج إدارة المياه العادية: والهادف إلى توفير خدمات المياه، والصرف الصحي المتطورة والكفؤ الذي سيمكن من إدارة مصادر المياه بشكل فعال، والتخلص من المياه العادمة بنفس الطريقة.
 6. برنامج إدارة النفايات الصلبة: الذي يهدف إلى المحافظة على البيئة وسيمتد البرنامج من إدارة النفايات الصلبة بشكل كفؤ وصادق للبيئة.

----- استراتيجية التنمية في فلسطين

7. برنامج تطوير البنية الثقافية والترويجية: ويهدف إلى المحافظة على الثقافة، والتراث، وسيمكن البرنامج من تحسين مرافق الترويج العامة والمرافق الثقافية.

ان الاقتصاد الفلسطيني يعاني الكثير الكثير من تباطؤ الدول المانحة من دفع التزاماتها المادية حيث أن خطة الإصلاح والتنمية، تطرح خطة تنموية شاملة لكافة القطاعات وتركز بشكل كبير على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية والبيئة القانونية؛ بهدف رفع الدخل القومي للأراضي الفلسطينية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية للأسر المعيشية، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. ويلاحظ أن الموازنات المخصصة لتحقيق هذا الغرض في السنوات 2008-2010 تعتبر قليلة نوعاً ما.. مقارنة بالاحتياجات الملحة للشعب الفلسطينية.

ولقد استقر الوضع السياسي في اراضي السلطة الوطنية الفلسطينية ادي الي تدبب تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية مما جعلها خاضعة للمراجعة السنوية، الأمر الذي يعني بروز بنود إنفاق جديدة، وتوزيع مختلفة للتمويل، وفق ما جاء في هذا المختصر، ولكنها شكلت وتشكل وسيلة فعالة في المواعمة، ما بين عمليات التخطيط، والموارد المالية المتاحة، وإمكانيات تطور هذه الأداة قائمة بشكل كبير في المستقبل.

الخاتمة

النتائج:

مما سبق نتوصل ألي ان وضع التنمية الاقتصادية للسلطة تعتمد علي اهتمام القطاع الخاص المحلي والخارجي بالاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا أمر أساسي لنجاح العملية التنموية الفلسطينية التي ستحقق ارتفاعا في المستوى المعيشي للسكان. وقد حاولت هذه الورقة وضع الاحتياجات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة ومناقشة الفرص والمعوقات تجاه تحقيق هذه الأهداف.

ويبدو أن الوضع الاقتصادي الحالي لا يظهر التحسن الكبير الذي يرافق النشاط الاستثماري الذي بدأت بوادره في الظهور. ويعود هذا إلى ضخامة المهمة المطلوبة والى ازدياد العراقيل الإسرائيلية أمام أداء الاقتصاد الفلسطيني. وبهذا يمكن استخلاص الاستنتاجات والتوصيات التالية:

- على الإدارة الاقتصادية الفلسطينية أن تبنى وتطور منظورا اقتصاديا يوضح بشكل لا مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1 ----- (507)

وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع -----

يدع مجالاً للشك فلسفتها والأهداف الاقتصادية المرجوة والخطوط العريضة التي توضح تخصص ادوار القطاعين العام والخاص. وكذلك يجب أن تتضح في هذا المنظور أبعاد الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية.

- يجب على الإدارة الاقتصادية الفلسطينية أن تترك للقطاع الخاص المجال في إنتاج السلع ذات طابع القطاع الخاص كافة، وعدم الخوض في المجالات الإنتاجية إلا في الأمور التي تشمل خدمات عامة (مثل التعليم والصحة) ويحجم عنها القطاع الخاص. كذلك فإن الرفاه الاجتماعي الفلسطيني سيتأثر إيجاباً لتشجيع المنافسة ونبذ الاحتكار قدر الإمكان إلا في المجالات المحدودة التي يكون فيها الإنتاج احتكارياً بالعادة ولكن ضمن إطار تنظيمي.
- ضرورة ابتعاد الإدارة الفلسطينية قدر الإمكان عن توزيع الموارد المحدودة بطريقة عشوائية وعدم أخذ القرارات الإدارية بدون دراسة واعية لمتطلبات العملية التنموية وقرارات إدارية وان تعتمد المقابل بشكل أكبر على نظام الأسعار التنافسي بين مؤسسات القطاع الخاص، لتخلق مناخاً إنتاجياً أكثر إفادة للاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ضرورة العمل على خلق المناخ الاستثماري المشجع لجذب استثمارات القطاع الخاص، لأن الحاجة لهذه الاستثمارات كبيرة جداً.
- الإنتاج التصديري للسلع والخدمات هو المحور الجديد للنمو الاقتصادي.
- إنشاء ميناء غزة مع منطقة تجارة حرة تتركز فيها صناعات كثيرة بشكل طموح باعتبار ذلك أمراً أساسياً لازدهار الإنتاج والاستثمار الفلسطيني ولجذب الاستثمارات الخارجية.
- علي أصحاب القرار ووضع الخطط التنموية في السلطة الوطنية الفلسطينية إن يأخذوا بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية السياسية في العالم وخاصة في الدول المانحة لأن ذلك يؤثر بشكل مباشر علي دفع التزامات هذه الدول من أموال لأنفاقها علي المشاريع التنموية.

التوصيات والإقتراحات:

1- تحديد أولويات التنمية على ضوء الخصوصية الفلسطينية ومصادر التمويل المتوفرة

(508) ----- مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1

----- استراتيجية التنمية في فلسطين

- 2- الانسحاب التدريجي من الارتباط مع إسرائيل خاصة في التجارة والعمالة.
 - 3- التركيز على بعض القطاعات الاقتصادية المهمة، بحيث تضمن إزالة التشوهات المتراكمة وضمان تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، أي أننا بحاجة إلى استراتيجيات إزالة التشوهات تتبعها إستراتيجية إشباع الحاجات العامة.
 - 4- في هذه المرحلة يجب تطوير البنية التحتية الضرورية لتسهيل عملية التنمية في المرحلة القادمة.
 - 5- التركيز والاهتمام بإقامة المشاريع السلسة بدلا من إقامة المشاريع المتناثرة هنا وهناك
 - 6- إنشاء جهاز تصديري تتوفر لديه كافة المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية لان الإنتاج التصديري هو المحرك الجديد للنمو الاقتصادي.
 - 7- تحسين وضع ميزان المدفوعات عن طريق التمويل الذاتي وليس الاقتراض من الخارج إلا في حالة الضرورة القصوى.
 - 8- إعطاء دور فاعل وحقيقي للقطاع الخاص من خلال القوانين وتسهيل الإجراءات الإدارية له في معاملته مع المؤسسات العامة.
- وأخيرا يمكن القول أن التركيز على التنمية في ظل السيطرة الإسرائيلية والتبعية شبه مستحيلة، لذلك عند إقامة الدولة الفلسطينية ستكون إستراتيجية التنمية واضحة المعالم من حيث حدود الدولة _ إنشاء ميناء غزة _ إنشاء بنك مركزي حينئذ يمكننا في ظل الدولة أن نقوم ب:
- تطوير ميناء غزة مع إنشاء منطقة تجارة حرة.
 - ممر امن يسمح بتنقل الأفراد والبضائع بدون تعقيدات وإعاقات.
 - إصدار العملة الفلسطينية في حالة استقلال كلي لاقتصادنا.
 - التخلص من اتفاقية باريس الاقتصادية.
 - تهيئة مناخ استثماري يجلب المستثمرين المحليين وفلسطيني الشتات والأجانب.

المراجع

1. التنمية الاقتصادية في فلسطين. د عماد سعيد لبد. <http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/homepage.html>
 2. الشريف، نبيل، أثر الإجراءات الأمنية الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، المجلس الاقتصادي الفلسطيني (بكدار)، غزة، 1999.
- مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1 ----- (509)

- وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع -----
3. تقرير وزارة التخطيط الفلسطيني 1997-1998.
 4. خطة الإصلاح والتطوير، السلطة الوطنية - 2008 - 2010.
 5. تقرير التنمية البشرية 1998-1999. جامعة بيرزيت، ابريل / نيسان 2000.
 6. مجلة آفاق، العدد الرابع، السنة الأولى، مجلة فصلية محكمة، تصدر عن أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي، صيف 1999.
 7. بكار: مناخ الاستثمار في فلسطين، غزة، 1999.
 8. جامعة بيرزيت: تقرير البشرية _ فلسطين 98-99، برنامج دراسات التنمية، سبتمبر 1999.
 9. جامعة بيرزيت، تقرير التنمية البشرية في فلسطين مساهمات اولية في النقاش الدائر حول المفهوم والقياس، برنامج دراسات التنمية، حزيران 1998.
 10. حامد احمد، النظام البنكي الفلسطيني، الحقيقة والجائز، رام الله، 2003.
 11. السلطة الوطنية الفلسطينية، إستراتيجية التنمية الفلسطينية، غزة، 2003.
 12. السلطة الوطنية الفلسطينية، خطة التنمية الفلسطينية، 1999-2003، غزة، 2003.
 13. شعبان، رضوان على : نحو استراتيجية تنمية فلسطينية، ماس، سبتمبر، غزة، 1996.
 14. فلسطين، ملف التنمية البشرية، رام الله، 2004.
 15. الليثي، محمد على: التنمية الاقتصادية، الموسوعة الاقتصادية 4، دار الجامعات المصرية، 1977.
 16. مؤتمر الأمم المتحدة بخصوص التجارة والتنمية (unctad) الاقتصاد الفلسطيني وتوقعات التعاون الإقليمي، رام الله، 2005.
 17. مرجع سبق ذكره، رام الله، 2003.
 18. مرجع سبق ذكره، رام الله، 2003.
 19. مرجع سبق ذكره، 2004.
 20. مرجع سبق ذكره جامعة بيرزيت تقرير التنمية البشرية في فلسطين، 1998.
 21. مركز الإحصاء الفلسطيني، تقييمات الإنفاق والاستهلاك، رام الله، 2005.
 22. معهد السياسة الاقتصادية الفلسطينية، التنمية الفلسطينية المتعثرة، رام الله، 2005.
 23. معهد السياسة الاقتصادية الفلسطينية، التنمية الفلسطينية المتعثرة، رام الله، 2005.
 24. معهد سياسة البحث الاقتصادي الفلسطيني (mas) والبنك الدولي، الاقتصاد الفلسطيني في تحول، رام الله، 2003.
 25. المقدم، مها (1978). مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها، ط 1